بسم الله الرحمن الرحيم

علوم الحديث

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دورى

مج ٣٨ سنة ٢٠٠٥

ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أي قسم من أقسامه، بأي شكل من أشكال النشر أو استساخه أو ترجمته، أو اختزانه في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات، إلا بإذن كتابي من الناشر

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث: **الصفحة**

شوقى ضيف رائد المدرسة العربية الحديثة فى تاريخ ودراسة التراث العربى ٩

المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره فى تنمية العربية ٣٧

د. هاشم محمد سويفى

التنوعات الدلالية لقضايا الأمر والنهى عند الإسنوى ٩٩

د. أشرف عبد البديع

الخصائص النحوية للقبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل ١٩٧

د. مجدى إبراهيم يوسف

أسماء الأصوات فى محافظة أسوان بين الأصول الفصيحة والاستعمال المحلى ٢٢١

د. عبد النعيم عبد السلام خليل

كلمة كم بين البساطة والتركيب فى ضوء آراء الكوفيين والبصريين ٢٧٥

د. سعد بن حمدان الغامدى

هَلُمَّ جَرّا (دراسة لغوية تحليلية)

د. محمد محمود بندق

المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره في تنمية العربية

إعداد

د. هاشم محمد سويفى

قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة القاهرة

كانت مبشرات النهضة منذ بداية القرن الثالث عشر الهجرى، التاسع عشر الميلادى، والتى شهدت تدفق سيل من حاجات الحياة من الحضارة الغربية، ووجد العرب أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها إلا إذا جدوا متكاتفين. وكانت النهضة التى تعتبر أولاً وبالذات نهضة لغوية حضارية، كانت تعبر عن أزمة العربية وثقافتها وعن حتمية تطورهما لاسيما وأن العربية كانت تحتاج إلى مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة فقد كانت علامة لغوية معطلة لا تؤدى أداء مفيداً مضمون النهضة الجديد والمعقد. فالنهضة العربية الحديثة - التى تذكرنا فى بعض مظاهرها بالنهضة الأوربية - كانت خطراً على اللغة العربية لأنها كانت فترة منعرجاً.

ولقد انقسم الباحثون المهتمون باللغة إزاء حاجات العصر اللغوية إلى فريقين، فريق دعا إلى إدراج لغة السوق على عاميتها وعجمتها، وفريق جمد على ما ورد عن العرب الأولين، وكان تجاذب بين الفريقين معهما أنصارهما. ثم انضم إليهم فريق ثالث ترفع عن ابتذال الدهماء فى الأسواق، وحرص على التراث العربى القديم، فشمر عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية، فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو القياس أو التعريب أحيانا. لذلك كان القياس إحدى وسائل تنمية اللغة العربية، وشد أزرها تجاه تلبية احتياجات النهضة الحديثة.

وترجع أهمية هذا البحث إلى محاولة إبراز الدور الذى لعبه القياس فى مساندة العربية لمواجهة أزمتها اللغوية. وإبراز الاتجاهات المختلفة فى الدرس اللغوى الحديث حول الاستعانة بالقياس بنوعيه اللغوى والنحوى التركيبى، وأختلاف نظرة الباحثين المحدثين فى درجة أهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. مع إبراز دور مجمع اللغة العربية والمؤسسات اللغوية الأخرى فى القيام بهذا العبء، مع تذييل البحث باستعراض بعض قرارات مجمع اللغة العربية التى أشارت إلى ظاهرة القياس، وتناولنا لها بالدرس والتحليل.

ويقوم هذا البحث على محورين رئيسيين يضم كل منهما قضايا فرعية عدة. أما عن المحور الأول فيتناول بالدرس والتحليل السمات الفارقة بين القياس اللغوى والقياس النحوى، وتتم معالجة هذا المحور من خلال مبحثين. يتناول أولهما دراسة الصوغ القياسى ومجال تحققه فى اللغة والكلام، ودوره فى تنمية اللغة وإثرائها بثروة لفظية تقيل من عثرتها وتقودها فى مواجهة احتياجات النهضة الحديثة. أما المبحث الثانى فيقوم بإبراز الاتجاهات المختلفة التى تنازعت الدرس اللغوى الحديث فى تناول قضية القياس، ففى حين قامت دراسات بمعالجة ظاهرة القياس بشكل عام دون الإشارة إلى أنواعه، وجدنا دراسات أخرى كثيرة شابها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوى والقياس اللغوى، وتقابلها دراسات أخرى أيضاً كثيرة ركزت على القياس النحوى دون اللغوى.

أما عن المحور الثانى فلقد تناول بالدرس والتحليل معالجة القياس ودوره فى تنمية العربية، ويقوم هذا المحور على ثلاثة مباحث، يتناول أولها دور النهضة الحديثة فى ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد من روافد تنمية العربية لتؤدى دورها فى تلبية احتياجات هذه النهضة. أما المبحث الثانى فيلقى الضوء على اختلاف نظرة الباحثين المحدثين فى درجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. أما المبحث الثالث والأخير فيبرز دور مجمع اللغة العربية بالقاهرة وكيفية تعاطيه لقضية القياس، وانعكاس ذلك من خلال قراراته التى تناولنا قدرا كبيرا منها بالدرس والتحليل.

أولاً: بين القياس اللغوى والقياس النحوى:

١ - الصوغ القياسى ومجال تحققه فى اللغة والكلام:

إن التمييز بين اللغة والكلام - فى رأى المحدثين - ضرورى للحديث عن فكرة الصوغ القياسى، وأول من فرّق بينهما هو العالم السويسرى (دى سوسير) فى أوائل القرن العشرين[١]، وقد شاعت فكرة التفريق بينهما منذ ذلك الحين، وأصبحت من المبادئ الرئيسية فى دراسات اللغويين المحدثين مع اختلافهم فى مفهومها وتحديدها.

فاللغة ظاهرة أجتماعية، ولكن استخدامها الحقيقى لا يتم إلا بين الفرد والآخرين. ولقد اعتمد رأى (دى سوسير) فى التمييز بين اللغة والكلام على أن اللغة خاصة بالجماعة، أما الكلام فهو من خواص الفرد، وأن اللغة مجموعة من الصيغ والقوانين التى تتعارف عليها الجماعة اللغوية. أما الكلام فهو الأحداث الفعلية التى ينتجها أحد المتكلمين. وبعبارة أخرى فإن اللغة نظام من الرموز الصوتية المتفق عليها فى البيئة اللغوية الواحدة، وهى حصيلة الاستخدام المتكرر لهذه الرموز الصوتية التى تؤدى المعانى المختلفة. أما الكلام فهو الكيفية الفردية للاستخدام اللغوى. إن اللغة نظم مجمدة فى القواميس وكتب النحو والصرف، أما الكلام فنشاط حى فيه جدة الاستعمال وحيويته. ومع ذلك فلكل من اللغة والكلام علاقة بالآخر، فكلام أفراد الجماعة اللغوية محكوم بالقواعد والمفردات التى تتكون منها اللغة كما أن اللغة تتغير بتأثير الكلام.

ويختلف استخدام كلمتى اللغة والكلام فى الكتب اللغوية عن الاستخدام الشائع للكلمتين، فكثيراً فى كلامنا اليومى ما نستخدم كلمة لغة للتعبير عن الكلام، تقول: لغته جيدة أو لغته رديئة والمقصود بهذا الاستخدام الفردى للغة. ولكن المعنى

---

(١) يرجع التمييز بين (Language بمعنى القدرة اللغوية عند الإنسان) و (Langue بمعنى اللغة) و(Parole بمعنى الكلام) إلى اللغوى السويسرى دى سوسير، انظر:

F. dee Seussure, Courso da Linguistique generale P.28-39.

الاصطلاحى لكلمة لغة يجعلها عبارة عن مجموعة الإمكانيات التعبيرية الموجودة فى البيئة اللغوية الواحدة، أما الكلام فهو كيفية أختيار الفرد لعناصر بعينها من هذه الإمكانيات التعبيرية الكثيرة. وتتضح هذه القضية فى التراكيب والمفردات بصفة خاصة، فلا يوجد فرد يستخدم كل التراكيب المتاحة فى لغته، وليس هناك فرد يستخدم كل مفردات لغته مهما أوتى من الفصاحة واللسن والتمكن اللغوى، فكل فرد يستخدم جزءاً من الإمكانيات التعبيرية المتاحة فى البيئة اللغوية، ويعبر بهذا الجزء عن حاجاته اليومية أولاً ثم عن معرفته ومجالات أهتمامه وفكرة وثقافته [1].

إن التمييز بين اللغة والكلام أمر ضرورى فى دراسة ظاهرة «الصوغ القياسى» Analogic Creation أو ما يطلق عليه محاكاة النظير Analogy والذى يعد من خواص الكلام لا اللغة، فالذى يقوم بها هو المتكلم للغة لا الباحث فى اللغة، وهى ظاهرة تصاحب الإنسان طول حياته، يلجأ إليها وهو طفل، كما يلجأ إليها وهو كبير، فالإنسان لا يكتسب كل النظم اللغوية دفعة واحدة، ولو وصل إلى درجة من نضج المعرفة بتلك النظم، فإن ذلك لا يكفى مواقف الاستعمال المتجددة على الدوام، فهو فى حالة تهيؤ دائم لمواجهة هذه المواقف التى لا تعينه فيها الذاكرة، والذى يعينه فى ذلك هو «الصوغ القياسى» إذ هو فى حاجة إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبل، وإلى استخدام جمل جديدة لم يسمع بها من قبل، وهذه الصيغ والجمل لا يأتى كيفما أتفق، بل تأتى مقيسة على ما اختزنه المتكلم فى ذاكرته من نظم البيئة اللغوية فى صيغها وجملها وفى ذلك يقول (فندريس): «يطلق القياس على العملية التى بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذج معروف». ويقول أيضا: «الإنسان يتبع القياس دائما في كلامه ، وما جد أول التصنيف والإعراب التى تذكر فى كتب النحو إلا نماذج يطلب إلى التلميذ محاكاتها» [2]. فما يذكر فى كتب التصريف والإعراب إنما هى نماذج فقط، أما المحاكاة الحقيقية فتكون

(١) انظر: د. محمود فهمى حجازى: علم اللغة العربية، مدخل تاريخى مقارن فى ضوء التراث واللغات السامية، دار النشر للثقافة والتوزيع، القاهرة. ١٩٩١م. ص٢٦، ص٢٧.

(٢) ج. فندريس: اللغة. ترجمة: عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص.

للكتب الصرفية والنحوية التى تعودها المتكلم بالسماع ممن حوله حيث تستقر نظم اللغة دون وعى منه فى مجاميع منسجمة مرتبة فيتعود منها طريقة صياغة الأسماء مثلا، وطريقة صياغة الأفعال، وطريقة التذكير، وطريقة التأنيث، وهكذا، كما يتعود أيضا كيفية الجملة التى يرفع فيها الاسم، والجملة التى ينصب فيها، وهكذا.

فليس من الضرورى أن كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقنه من غيره أو تلقاه من قبل من متكلم آخر، ليس من الضرورى الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين، لأن صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة، وطرق التعبير فيها لا تكاد تقع تحت حصر، ومن الصعب أن نتصور أن كل متكلم قد مرت به تجربة السماع لكل صيغة، ولكل أسلوب، ولكل استعمال، ولكل عبارة، وإنما سمع البعض فاختزنه فى الحافظة مرتبا منظما مبوبا فى مجاميع منسجمة، منها مجموعة للأسماء المذكرة، وأخرى للمؤنثة، وثالثة للمفردات ورابعة للمجموع، وخامسة لنوع من الأفعال، وسادسة لنوع آخر منها . . . إلخ.

غير أنه يجب ألا نتصور أن عقلية التجميع فى الحافظة مع ما فيها من تبويب وتنظيم، تشبه عمل النحاة وواضعى القواعد، أو أن فهم الإنسان العادى للصيغ وطرق استعمالها يشبه فهم اللغويين لها، ولكنه على كل حال تبويب وتنظيم يعين الذاكرة حين تدعو الحاجة إلى شىء مما هو محفوظ مخزون.

ويعمد المتكلم كلما دعت الحاجة، إلى قياس أمور جديدة على ما فى حافظته من أمور قديمة، فيتعين ما لم يسمع من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين، عن طريق ما عرفه بالتلقين، وهو فى كل هذا لا يهدف إلا إلى التعبير عما يدور بخلده، كما يعبر الناس حوله. وهكذا نرى أن القياس يتدخل فى نمو لغة الفرد، دون عمد إليه أو شعور به. فعملية القياس مستمرة فى كل لغة وفى كل عصر من عصورها، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد هذه اللغة.

وهناك فرق بين ما يعتاده المتكلم من نظم اللغة التى يقيس عليها وما يفعله علماء النحو من وضع القواعد والقوانين، فالأول يحدث دون قصد وتعمد، أما

الثانى فنية العمد فيه واضحة مقصودة، الأول يتعوده الشعور حتى يصبح عادة من عاداته كالمشى والطعام والآخر مقاييس محددة موضوعة للاكتساب والفهم، الأول انعكاس للاستعمال الاجتماعى على مستعمل اللغة، والثانى آراء الدارسين المقننة لمن يستعمل اللغة.

وهناك فرق آخر بين الصوغ القياسى كما يحدث من المتكلم والقياس كما قصه النحاة، إذ يجرى الصوغ القياسى فى صورة معادلة تجرى على غير وعى من المتكلم، وتكون الصيغة المستعملة هى نتيجة هذه المعادلة، فإذا اتفقت الصيغة أو الجملة الجديدة مع ما فى اللغة من نماذج، كان صوابا، أو بعبارة أخرى: لم يثر لدى السامعين غرابة أو معارضة لأنه يتفق مع الإلف الشائع فى نماذج اللغة، أما إذا كان هذا الجديد مختلفا مع ما ورد فى اللغة منها فهذه الحالة ظاهرة جديدة قد يكتب لها الشيوع أو الانكماش ثم الذوبان.

ولذلك فمن الصعب الحكم حين نسمع متكلما ينطق بصيغة من الصيغ، عما إذا كانت هذه الصيغة قد سمعها هذا المتكلم من قبل، أو أنها بنت الساعة كونها هو قياسا على ما سمع وما عرف، من الصعب مثل هذا الحكم حين يكون القياس موافقا لما درج عليه الناس فى كلامهم، أما إذا خالف هذا القياس ما شاع فى اللغة فحينئذ نستطيع الحكم على أنه من عمل الفرد وليس مما سمعه من قبل. وذلك القياس الخاطئ Falsee Analogy الذى وقع فيه كل منا فى وقت من الأوقات.

ومن هنا يجب أن ننظر إلى اللغة على أنها أمر معنوى لا وجود له إلا متصلا بالإنسان، ومن الخطأ البين أن ننظر إليها على أنها مجموعة من كتب النحو والمعاجم اللفظية كما يفهم كثير من الناس.

وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطأ فى اللغة يجدر بنا ألا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود فى اللغة ؟ أو هل هو يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا ؟ بل الواجب حين نسمع قولا ونريد الحكم عليه أن نتساءل: هل استخرج المتكلم مثل هذا القول من حافظته أو كونه هو بنفسه، على أى قول قاس هذا ؟

« فالطفل ينمى لغته بالالتجاء إلى القياس، والكبير يلجأ فى كلامه إلى القياس كلما أعوزته الحاجة ولم تسعفه الحافظة.

فالطفل المصرى حين يؤنث «أحمر» ويقول «أحمرة»، وحين يجمع «كبريت» على «كباريت»، و «قلم» على «قلمات».. إنما لجأ فى كل هذا إلى القياس. ولقد أدركنا أنه لجأ إلى القياس لأنه أخطأ فى قياسه. أى لم ينطبق ما قاسه على ما ألفه الناس فى لغتهم، رغم أن بعض تلك الصيغ التى يخطئ الأطفال فى قياسها قد تكون أقرب إلى المنطق والعقل. ولكنها مع ذلك تعد خطأ، لأنها تخالف مألوف الناس من أصحاب اللغة والمتكلمين بها» (١).

فإذا شب الطفل على مثل هذا القياس الخاطئ، ولم يجد من يصلح له خطاه، جد فى لغة الجيل الناشئ أمور لم تكن مألوفة فى لغة السلف، وحل الخطأ الجديد محل الصواب القديم، وأصبح ما كان يعد خطأ فى لغة الأجداد أمرا معترفا به شائعا فى لغة الخلف ولا يتم مثل هذا إلا فى البيئات المنعزلة التى لا يجد فيها الأطفال من رعاية الآباء والأمهات ما يعيدهم إلى المألوف الشائع فى لغة الكبار حولهم.

وكذلك الكبار فقد يجلس أحدنا ليقرأ فى كتاب أو مقال ثم يصادف كلمة لم يسمعها منطوقة ليعرف ضبطها الصحيح، أو لم يعرف دلالتها من قبل، وهنا لا يتردد فى استنباط نطقها أو استنباط معنى لها. ومن هنا تكون العملية القياسية قد تمت لدى هذا القارئ، فإذا اهتدى إلى النطق الصحيح لتلك الكلمة، أو إلى دلالتها المعجمية، قيل حينئذ إن قياسه صحيح، وإلا فقياسه من نوع القياس الخاطئ (٢).

ولهذا نستطيع أن نقول إن عملية القياس اللغوى تصاحبنا فى كل مراحل العمر، ونلجأ إليها فى كثير من تجاربنا اللغوية. فهى التى تشكل كثيرا من دلالاتنا وصيغ كلماتنا، وهى بمثابة المسئول الأول عن معظم ما يشيع بيننا مما نسميه بالأخطاء الشائعة التى ندهش لها أحيانا ولا نكاد ندرى كيف نشأت أو جرت على ألسنتنا.

(١) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ط٧. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة ١٩٨٥. ص ٤١.

(٢) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

ومن العسير على الباحث الاهتداء إلى المسئول الأول عن ذلك الخطأ أو الوصول إلى أول شخص وقع فى مثل هذا الخطأ. ذلك لأننا فى حياتنا العامة لا نكاد نعنى بتاريخ الكلمات فنؤرخ لها، ولما قد يصيبها من انحراف أو تغيير. كذلك يصعب فى كثير من الأحيان أن نتبين فى القياس الخاطئ ذلك الذى أسس القياس عليه من كلمة أو صيغة مختزنة فى الحافظة. أما فى تتبع نمو اللغة لدى الأطفال فمن اليسير ملاحظة القياس وصاحبه والمقيس عليه، غير أنه من العسير الحكم حين نسمع طفلنا يقول «أحمرة» أو «أصفرة» أو نحو هذا من تلك الصيغ الشائعة فى كلام الأطفال الصغار، عما إذا كان هذا الطفل قد استخرج تلك الصيغ بنفسه عن طريق القياس الخاطئ، أو أنه سمعها من لداته الصغار، أو سمعها من بعض الكبار حوله بقصد الدعابة والفكاهة والاستساغ بكلام هؤلاء الصغار [1].

وما نسميه بالقياس الخاطئ هو فى الحقيقة عملية منطقية تهدف فى غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاما. فالطفل بنطقه الكلمات (أحمرة وأصفرة وأخضرة) إنما أخضع تلك الصفات التى مؤنثها (فعلاء) إلى ما تخضع له الكثرة الغالبة من صفات اللغة التى تؤنث بالتاء مثل (جميل جميلة) و (لطيف لطيفة)، فجعل أيضا (أحمر أحمرة) و (أصفر أصفرة). أى أن القياس الخاطئ سلاح ذو حدين، فبينما يبعد بعض الكلمات فى مدلولها أو صيغتها عن المألوف الشائع فى البيئة اللغوية، ويستخرج الغريب من الألفاظ والصور، يعمل فى الوقت نفسه على الاطراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة.

وهذا الذى نسميه بالقياس الخاطئ وقع بين العرب القدماء كما يقع بيننا الآن، ولا فرق بين قياسنا وقياسهم سوى أن عملهم قد تقدم به الزمن فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا ودونوه فى معاجمهم، على حين أن قياسنا الخاطئ الآن يأباه اللغويون ويعدونه من الأخطاء التى يجب أن نتحاشاها ونتجنبها [2].

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ٤٣.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٤٤.

ولعل ما يسميه المحدثون بالقياس الخاطئ هو الذى يشير إليه بعض اللغويين فى ثنايا كتبهم بقولهم «على توهم كذا» محاولين بهذا تفسير ما قد يعرض لهم من ظواهر غريبة سمعت من العرب القدماء. فكلمة «أشياء» حين وجدها البصريون ممنوعة من الصرف فيما ورد لهم من أساليب اللغة ذهبوا فى تعليل هذا إلى بعض الآراء المتكلفة التى لم تعجب الكسائى فقال قوله المشهور الذى يتلخص فى أن العرب إذا منعت «أشياء» من الصرف لتوهم الزيادة فى الهمزة فعاملوها معاملة «حمراء» (١).

ولذلك نرجح أن كثيرا من تلك الروايات الغريبة التى رواها اللغويون القدماء عن صبى فى البادية أو امرأة فى قبيلة من القبائل، أو التى لم يكن استقراؤهم لها استقراء كافيا، نرجح فى كل هذا أن ما سمعوه لم يكن إلا من نوع ذلك القياس الخاطئ. فإذا قال الراوى: «سمعت امرأة تقول: «رثأت زوجى» (٢)، وهى تريد رثيت، أو قال: سمعت امرأة من بنى عامر تقول: «شرى مؤنث أشر بدلا من شر» (٣) أو يقول: «إن بنى أسد يؤنثون مثل سكران على سكرانة» (٤)، وبنى تميم يقولون: مديون ومصوون» (٥). إذا قال الراوى هذا وأمثاله أمكننا ونحن مطمئنون أن نرجح أن مثل هذه الصيغ لم تكن إلا نتيجة القياس الخاطئ. ولعل من هذا أيضا بعض تلك القراءات الشاذة، كأن تعامل كلمة «الشياطين» معاملة جمع المذكر السالم، فقد قرأ الحسن البصرى «وما تنزلت به الشياطون» (٦).

أما القياس - كما فهمه علماء النحو - فإنه يجرى بوعى من قواعدهم وعلى مقتضاها، فالقياس اللغوى عادى يحدث دون جهد؛ ومظهره الاستعمال، أما القياس

(١) انظر: مسألة وزن أشياء عند أبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف. تحقيق محيى الدين عبد الحميد. طبعة المكتبة العصرية. بيروت ١٤١٤هـ من ص ٨١٢-٨٢٠.

(٢) ابن منظور الأندلسى: لسان العرب. المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٠هـ. ص ٥/ ١٠.

(٣) نفس المصدر السابق: ٦/ ٦٨.

(٤) نفس المصدر السابق: ٦/ ٣٨.

(٥) نفس المصدر السابق: ١٨/ ٢٠.

(٦) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٤٥.

النحوى فعقلى تفرضه آراء العلماء. فتتألف الكلمات فى عبارات وجمل هى كالنطق بأصوات اللغة كلها أمور تجرى فى سرعة ويسر؛ ولنتصور كم يكلفنا تحليل هذه العادات النطقية من شطط، إن ذلك لو حدث لما كانت اللغة وسيلة للتفاهم الإنسانى على الإطلاق.

إن الصوغ القياسى عملية تتم بوجود نماذج لغوية فى ذهن المتكلم، ثم القيام بالقياس حسب هذه النماذج، فهى عملية معيارية تتم وفقا لمعايير مختزنة فى الذهن، وهى بهذه الصفة لا تتفق فى ظاهرها مع روح المنهج الوصفى الذى يقف وراء النصوص لوصفها لا أمامها لفرض القواعد عليها، فعملية الصوغ القياسى إذن من هذا النوع الأخير؛ إذ تقوم أساسا على وجود تلك القوانين التى تتحكم فيما يقدمه المتكلم من صيغ وجمل.

وإذا كان اللغويون المحدثون يميزون بين اللغة والكلام، فإن فكرة الصوغ القياسى ترتبط بالكلام دون اللغة، فهى إذن من نشاط المتكلم، ومن حق الباحث أن يصف نشاط المتكلم كما أن من واجبه أيضا أن يلتزم الوصف فى بحث اللغة، فالصوغ القياسى فى الحقيقة معيارى فى ذاته لكنه بالنسبة للباحث اللغوى ظاهرة تستحق الوصف.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وللصوغ القياسى ناحيتان يقوم بهما ويستمد منهما وجوده، فهو باعتباره صدى للعرف الاجتماعى للغة ذو صفة اجتماعية، وباعتباره نشاطا للمتكلم ذو صفة فردية.

أما الناحية الأولى فإن النشاط الذى يقوم به المتكلم ليس حرا فيه حرية مطلقة، بل يقوم على أساس علاقة مشتركة بين كل من المتكلم والسامع، وهذه العلاقة المشتركة بينهما تعتمد على ما يكتسبه كلاهما من أوضاع لغوية أقرها العرف الاجتماعى الذى وهب لهما وسيلة التفاهم بينهما وهى اللغة. فنشاط المتكلم يعتمد على هذه الصفة الاجتماعية سواء فى ذلك ما يستخرجه من حافظته مما هو متداول فى محيط الجماعة اللغوية أو ما صاغه هو قياسا على هذا المتداول، وهذا يعود إلى

نظرة المنهج الوصفى للغة عامة على أنها إحدى نواحى السلوك الاجتماعى الإنسانى، ووجود القواعد العرفية التى تحكم هذا السلوك هى من الأمور المسلم بها فى اللغة وغيرها مما ينطبق عليه هذا الوصف.

وفى هذا الإطار يرى «سابير Sapir» أن اللغة تكتسب فى ذاتها قوة داخلية تحمى بها نماذجها الصوتية والتركيبية «فإن لكل لغة نظاما صوتيا داخليا إزاء كل نموذج لغوى معين، وفى اللغة شعور محدد تجاه النماذج اللغوية على مستوى الجملة، وكل من هذين الدافعين فى قوته وانضباطه وعمقه يؤدى عمله فى اللغة غير مكترث بالحاجة إلى التعبير عن أفكار خاصة أو تقديم شكل خارجى شامل لمجموعات خاصة من الأفكار، إذ تحقق تلك الدوافع غرضها فقط فى التعبير الوظيفى نفسه»[1] والنظام والشعور الداخليان اللذان يرجع إليهما «سابير» حماية اللغة فى مستواها الوظيفى هما ما اشتهر بين اللغويين المحدثين بصفة عامة بالنظم العرفية الاجتماعية للغة.

أما الناحية الثانية التى تتعلق بالفرد فيبين «فندريس» اسسها بقوله: «يسود التغييرات الصرفية اتجاهان عامان، الأول مبعثه الحاجة إلى التوحيد ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التى أصبحت شاذة، والآخر مبعثه الحاجة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة»[2]. وبهذين الدافعين تتحقق فكرة الصوغ القياسى، فبتأثير الدافع الأول يعمل الفرد جاهدا - ربما دون شعور منه - على مراعاة الكيفيات والنماذج اللغوية، وبمراعاة الدافع الثانى يقوم نشاطه فى الحديث بصيغ وجمل جديدة قياسا على ما اكتسبه من نماذج.

ويترتب على إثبات الصفة الفردية للصوغ القياسى أن اللغة شىء غير منفصل عن الإنسان، وأن عملية الصوغ القياسى تتحقق بمجهوده، وهذه الصفة الفردية له تباين تماما أعتناقه كمنهج للبحث يضعه النحاة واللغويون.

---

(١) Sapir, Language. P.63.

(٢) فندريس: اللغة ص ٢٠٤، ٢٠٥.

إن القياس النحوى وفقا لرأى النحاة جميعا قام على استقراء النصوص، لكن بتسلطه على الأمثلة وتحديد زمنها من حيث الاستشهاد قد حكم على نفسه بالجمود والتوقف، وهذا أيضا يعود إلى التحكم الذى وسم به.

إن اللغة من حيث إنها نشاط للأفراد لا تخضع دائماً للقياس، ولذلك تكثر فيها الظواهر المتفردة التى لا تخضع لقانون مطرد، لأن المتكلمين كما يقول أبو على الفارسى «ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء، فزاغوا به عن القصد»[1]. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يفرض على الطبع عمل العقل ؟!، وكيف تنظم القاعدة النشاط؟!.

إن تحديد الاستشهاد بالزمن بالنسبة للقياس أدى إلى توقفه وجموده، لكنه بالنسبة للغة تحديد وهمى، وذلك لأن اللغة بطبيعتها لا تعرف الحدود والقيود لأنها تتغير على الدوام. ولقد قام هذا التحديد لدى النحاة على أساس النظرة لكل من دارسى اللغة واللغة نفسها، حيث ظن النحاة أن كلا منهما يمكن تحديده، لكن الواقع يغاير ذلك تماماً، فلقد ظلت العربية تتغير بفعل العوامل الاجتماعية، وبقى القياس النحوى عاجزاً عن أداء دوره الصحيح وبالتالى عن أن يكون وسيلة علمية ناجحة، أما مقابله وهو «الاستقراء» فكان الوسيلة العلمية الصحيحة، لأنه بطريقته فى الوقوف وراء اللغة والاعتراف بتغيرها يتفق مع الواقع ولا يجافيه، ويلاحق التغير ولا يجمده.

إن القياس النحوى قد أشبه الاستقراء فى الصورة فقط باستخدام النصوص فى بدايته كأداة له، والحقيقة أن منشأ فكرة القياس لدى النحاة لم تكن النصوص اللغوية بل كان منشؤها المنطق الإغريقى. ولو كان منشؤه النصوص اللغوية فقط لكان وسيلة علمية ناجحة ومنهجاً دراسيا صحيحاً، ولبقى وتطور مع اللغة، ولكن الفكرة الذهنية التى تسربت من المنطق تحولت بفعل الصناعة إلى الطريقة الجامدة التى اتسم

(١) جلال الدين عبد الرحمن السيوطى: المزهر فى علوم اللغة وأنواعها شرح: محمد حمد جاد المولى وآخرين. إحياء الكتب العربية. القاهرة (د.ت). حـ٢ ص٢٤٨.

بها قياس المنطق، فحل النظر العقلى العميق محل البداية البدهية، وانقلب البحث فى النصوص التى تذكر قواعدها، إلى البحث فى القواعد التى تذكر نصوصها.

ولعل من أهم اسباب اضطراب القياس هو اتجاه الدارسين إلى الاستشهاد باللغة فى مدى زمنى طويل، يمتد من الجاهلية إلى منتصف القرن الثانى الهجرى فى الحواضر، وإلى آخر القرن الرابع فى البوادى، ولقد اعتبرت اللغات الموثقة كلها حجة، وإن اختلف تفضيل لغة على أخرى حسب قوة لغة القبيلة أو ضعفها، وقد أدى هذان المظهران إلى تعدد الأقيسة واضطرابها، كما أدى إلى الحكم بالشذوذ على كثير من الأمثلة.

ومن المألوف فى كثير من اللغات أن تعيش اللغات بجوار اللغة المشتركة جنبا إلى جنب، ولكل منها مجالاتها التى تستعمل فيها. فاللغة المشتركة تستعمل فى المجالات الجدية وتؤدى بها الأفكار الدقيقة المنظمة التى تعالج شئون الثقافة والأدب، أما اللهجات فمجالها تلبية احتياجات الحياة اليومية. وتبعا لاختلاف موقفيهما، لزم أن تراعى فى الأولى صفات خاصة من حيث الجمل والإعراب ومظاهر الجمال فى الأسلوب.

لكن الدارسين العرب لم يعترفوا بهذه الحقيقة، فاعتبروا كل نطق عربى للقبائل الموثقة حجة فى الدراسة، وترتب على ذلك جمع أشتات مختلفة من خصائص اللغة المشتركة واللهجات فى تلك القبائل، مع أن كل منها خصائص تنسجم مع عناصرها الأخرى، ولا يمكن أن يفترض هذا الانسجام إذا أختلطت بغيرها.

فإذا أضيف إلى ذلك هذا المدى الزمنى الطويل الذى لم يدرس بهذا الوصف بل درس على أنه مدى واحد ومرحلة واحدة، وأخذ فى الاعتبار أن اللغة ظاهرة أجتماعية تتغير باستمرار، وأن لكل مرحلة منها خصائص مستقلة، قد تكون جديدة تماما أو متجددة عما سبقها، تكشف لنا عمل النحاة هذا فى موقف لا يتفق مع صفة اللغة الاجتماعية، وترتب عليه هذه التركة المثقلة بالأقيسة المتعددة المتضاربة.

ولقد أوضح اللغويون المحدثون الخطة المنهجية التى تقوم على أساسها دراسة اللغة من نواحيها المختلفة، وذلك لأن اللغة إما أن تدرس دراسة تاريخية أطلق عليها

«دی سوسیر» «diachronic» وإما أن تدرس دراسة وصفية، وقد أطلق عليها «Synchronic»، والنوع الأول يقوم على أساس النوع الثانى، إذ يأخذ فى اعتباره التحول والتغير، لأن دراسة اللغة أو إحدى ظواهرها دراسة تاريخية تقوم أساسا على صف المراحل المتطورة فيها. فإذا عورض هذا المنهج الذى يحيط باللغة فى أبعادها المختلفة الزمانية والمكانية بطريقة موضوعية بما صنعه النحاة فى دراساتهم من تخطى حدود الزمان والمكان باعتبار اللغة وحدة واحدة، لم يكن غريبا إذن أن يضطرب منهجهم وأن يكون من مظاهر ذلك تعدد الأقيسة.

ويجدر بنا أن نشير إلى التمييز بين ما أطلق عليه النحاة اسم «الشاذ» والنظرة الحديثة له، فالنحاة ينظرون للشاذ نظرة عداء، بينما المنهج الحديث متسامح فى النظرة له، إذ يراه أمرا عاديا فى اللغات. وأساس الأول هو الأقيسة الجامدة التى يغضبها أن يخالفها بعض أفرادها. وأساس الثانى هو اعتراف الاستقراء بتغير اللغة، والتغير يجعل الخروج عن القاعدة أمرا كثير الوقوع. والنظرة الأولى تعتمد على أتخاذ القياس وسيلة للباحث، والثانية تعتمد على قيام المتكلم بالصوغ القياسى، إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة، وتسمى أيضا الصيغ القوية فى مقابل الصيغ الضعيفة أو العليلة التى تستسلم للتنظيم الذى يفرضه القياس، وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذى يبقى عليها حية فى الذهن ولا يطيق لها تغييرا[1]. فإذا نقلت هذه الفكرة إلى الباحث فى اللغة الذى يتخذ الأستقراء منهجا له، كان من واجبة أن يقرر هذه الظواهر المتفردة بعد الملاحظة الوصفية العامة للأمثلة المطردة دون أن يسمها بالشذوذ أو يتناولها بالتأويل.

(٢) الاتجاهات الحديثة وتنازعها قضية القياس:

تتنازع الدرس اللغوى الحديث اتجاهات مختلفة حول تناول قضية القياس، ففى حين عالجت بعض الدراسات ظاهرة القياس بشكل عام دون الإشارة إلى أنواعه، وجدنا دراسات أخرى كثيرة شابها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوى

(١) فندريس: اللغة ص ٢٠٨.

والقيـاس اللغوى، وتقابلها دراسـات أخرى أيضا كثـيرة حول القيـاس ركزت على القياس النحوى دون اللغوى.

أما عن الدراسـات التى عالجت قـضية القـياس بشكل عـام دون الإشارة إلى أنواعه فلقـد تميزت بقلة عددها. ومن بينهـا كتاب (فى أصـول النحو) سنة ١٩٦٣م للأستاذ سعيد الأفغانى وكان قد جمع فـيه محاضراته الأربع (الاحتجاج، والقياس، والاشتقاق، والخلاف) التى ألقاها على طلبة الجامعة السورية [١]. ولقد أصَّل كلامه فى موضوع القياس[٢] بأربعة جوانب هى:

- من تاريخ القياس والقياسيين.
- أثر العلوم الدينية فيه.
- من أحكام القياس.
- العصريون والقياس.

ونلاحظ أن حديثـه - وهو فى الأصل محاضـرة - عام، فهو إلى التـعريف بالقياس وما تعلق به أقرب منه إلى الدراسة. ولقـد اشتمل على نصوص جيدة عزز بها الجـوانب التى تناولها بالبـحث. والدراسة غنيـة بمادتها تصلح أن تكون منـطلقا لدراسة أكمل تتجاوز هدفها التعليمى الذى أعدت من أجله.

وينضم إلى الدراسة السابقة فى إبراز نفس الهدف الدراسة التى قدمها الدكتور فؤاد حنا فى كتابه (فى أصول اللغة والنحو) سنة ١٩٦٩، وكان القياس فصله الثالث منه [٣]. ولقـد عرض فـيه لتطور القـياس وظروفـه [٤]، وخلص إلى أن الخليل بن أحمـد الفراهيدى وتلميـذه سيبويه يـمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل القـياس

---

(١) سعيد الأفغانى: فى أصول النحو. المكتب الإسلامى. دمشق. ١٩٦٣. ص٤.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٧٨.

(٣) د. فؤاد حنا ترزى: فى أصول اللغة والنحو. مطبعة دار الكتب-بيروت، ١٩٦٩م. ص١١٩-١٣٠.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ١١٩-١٢٧.

العربى، تلك المرحلة التى تنتهى بنهاية القرن الثانى الهجرى، وتتسم بالقياس الطبيعى الذى لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامة أو شبيهة بالتامة[1]، ثم عرض لبعض أحكامه[2] التى رأى فيها جدلا عقيما كثير الشبه بجدل رجال الكلام. وقد جرى فى هذا الفصل من كتابه ذكر التاريخ والشعر والورايات أكثر من الدرس العميق والعرض والنقد[3].

أما عن الدراسات التى عالجت قضية القياس وشابها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوى والقياس اللغوى، وهى الكثرة الغالبة، نذكر منها:

ما كتبه الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨م) فى بحثه (القياس فى اللغة العربية) والذى كان «مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه، وتدل على مواقعه وأحكامه[4]. فهو يرى أن القياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها»[5].

ونلاحظ أن الشيخ محمد الخضر حسين لم يميز بين القياس اللغوى والقياس النحوى وإنما اختلطت مباحثهما لديه. وهو وإن كان قد تحدث عن فائدة القياس: اللغوى بعبارته (آلاف الكلم) والنحوى بقوله (آلاف الجمل)، إلا أنه لم يوضح ما إذا كان يؤيد فتح باب القياس أم لا ؟ أيضا نلاحظ أن الشيخ لم يفصل الحديث عن شروط القياس، اللهم إلا قياس التمثيل - كما أنه لم يوثق الكثير من النصوص التى أوردها بل كان يحيل على الكتب من غير إشارة إلى الصفحات أو الأجزاء. ولبحث الشيخ فضيلة السبق والتنبيه على أهمية القياس أيا كان لغويا أو نحويا فى حياتنا المعاصرة.

(١) نفس المصدر السابق: ص ١٢١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٢٨ - ١٣٠.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٦.

(٤) الشيخ محمد الخضر حسين: القياس فى اللغة العربية. ص ٨.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ٢٥.

وفى هذا الاتجاه نجد أيضا بحثا للأستاذ أحمد أمين، بعنوان (مدرسة القياس فى اللغة) حيث أختلط فيه أيضا القياس اللغوى بالقياس النحوى، وقسم علماء اللغة إلى محافظين وأحرار [١]. ونسب إلى أبى على الفارسى المقولة الخليلية المشهورة: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) [٢]. واشترط فى نهاية بحثه للمجتهد اللغوى مؤهلات لابد منها «حتى يستطيع أن يدرك بحسه الذى كونته الثقافة وعلمه العميق الجيد من الردىء، وما يصح وما لا يصح ونحو ذلك» [٣]، ونلاحظ أن المؤلف لم يقف عند الخليل بن أحمد وهو من هو فى القياس؛ بينما وقف وقفة طويلة عند الفارسى وابن جنى.

وفى إطار الخلط بين القياس النحوى والقياس اللغوى يأتى كذلك بحث للدكتور عمر فروخ، بعنوان (مراحل القياس فى تاريخ اللغة العربية)، ولقد بحث فى هذا الكتاب عددا من الموضوعات التى لم ينتظمها منهج، فلقد تحدث عن الفعل الناقص وقارنه بالاسم الناقص وكتابته فى القرآن الكريم [٤]، وكذلك الفعل المضعف [٥]، والممنوع من الصرف [٦] وعرض لكلمات وردت فى قراءات شاذة [٧]، كما عرج على المصطلحات العلمية [٨].

وفى نفس الاتجاه يأتى بحث (مشكلات القياس فى اللغة العربية) للدكتور عبد الصبور شاهين حيث انطلق من مباحث القدماء فى القياس كابن جنى وابن فارس والسيوطى لكى يخلص إلى القياس فى دراسات المحدثين كالشيخ محمد الخضر

---

(١) انظر: مدرسة القياس فى اللغة: مجلة المجمع العلمى العراقى مج الأول سنة ١٩٥٠م. ص ٩٥.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٩٨.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ١٠٣.

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثلاثون، سنة ١٩٦٣م/ ١٩٦٤م. ص ٩٣، ٩٤.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ٩٥.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ٩٦، ٩٧.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٨) نفس المصدر السابق: ص ٩٨-١٠٠.

حسين ودى سوسير[1]. فيقع فى الخلط الذى وقع فيه من سبقه بين القياس النحوى والقياس اللغوى. ويعرض فى بحثه أيضا لمصادر التوثيق اللغوى[2] كالقرآن الكريم والحديث الشريف والمأثورات المقبولة والشعر العربى، لينتهى إلى القول: «وليس هناك من يلزمنا الآن بآراء قدامى النحاة»[3]، هكذا من غير تحديد ولا سبب نجده يحل نفسه من الالتزام بآراء قدامى النحاة. ونلاحظ أن البحث لم يطرح مشكلة بعينها فى القياس بل دار حوله من خلال روايات وأقوال للقديم والحديث.

وأخيرا وفى نفس المضمار كانت دراسة الدكتور تمام حسان تحت عنوان (الأصول) سنة ١٩٨٢م، حيث درس القياس دليلا ثالثا[4]، فلقد بدأ بالمقصود بالقياس[5]، فأركان القياس[6]، فالتعارض والترجح[7] فقواعد التوجيه[8]، فتوجيهات النحاة[9].

ونلاحظ أن الأفكار التى تدور فى هذه الدراسة هى صدى لأفكاره التى بثها فى كتابيه (اللغة العربية معناها ومبناها) و (مناهج البحث فى اللغة) إلا فى تنسيق الموضوعات وتعزيزها بالأمثلة. كما نلاحظ أيضا اعتماده الكبير على كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى. كما وقع كذلك فى الخلط بين القياس النحوى والقياس اللغوى[10].

---

(١) انظر: مجلة عالم الفكر، المجلد الأول، العدد الثالث سنة ١٩٧٣. ص ١٩٤-٢٠٠.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٦-٢٢٨.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٩.

(٤) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى. مطبعة النجاح - الدار البيضاء. الطبعة الأولى ١٩٨١م. ص ١٦٤-٢٣١.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ١٦٤-١٦٩.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٧٠-١٩٩.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٠-٢٠٧.

(٨) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٨-٢٣٠.

(٩) نفس المصدر السابق: ص ٢٣١-٢٥٠.

(١٠) نفس المصدر السابق: ص ١٦٥.

وفى خاتمة المطاف نأتى إلى الدراسات التى ركـزت على القياس النحوى دون القياس اللغوى، ومنها:

بحث الأستاذ محـمد الفاضل بن عاشور تحت عنوان (تحرير أفـعل التفضيل من ريقة قـياس نحوى فـاسد) ولقد تعـرض فيه البـاحث لمسألة فرعـية من مسـائل النحو وصلتها بالقـياس النحوى، ولقد طالب فى معـالجته لهذه القضيـة بضرورة الفصل بين القياس النحوى والـقياس اللغوى[1]. ويبرز هذا البحث عمق إدراك البـاحث لمجموعة من الاستشكالات الجزئيـة فى قواعد صياغة أفعل التفضـيل، فعالج أحكامه[2] وساق أكثر من أربعين مثالا مما اختلف فيه شروط صياغة اسم التفضيل، وعرض لها فى كتب النحاة ونقد منها ما نقـد، فحاز ثقة مجمع اللغة العربية بالقـاهرة فصاغه قرارات[3]. ولقد أوجز الباحث فـى خلاصة بحثه ما أراده منه فقـال «ننتهى من هذا البحث فى المسائل الثلاث إلى اقتراح التوسع فى أحكام التفضيل بثلاثة أمور:

الأول: أن يعتبر صوغ أفعل التفضيل مـقيسا مطردا فى كل مادة تضمنت معنى تاما يقبل التفاضل.

الثانـى: أن يكون أفعل التفضيل ملازما حالة الإفراد والتذكير كلما ذكر المفضل عليه مجرورا بالحرف أو مضافا إليه.

الثالث: أن يعمل الرفع فى الضمير المستتـر والضمير البارز والاسم الظاهر. ويعمل النصب فى الظرف والحـال والتميـيز، ويعـمل فى المفاعيـل بواسطة حرف الجر»[4].

ومن الدراسات التى ميـزت القياس النحوى والقياس اللغـوى إلا أنها ركزت

---

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الدورة الثلاثون، سنة ١٩٦٣/ ١٩٦٤م، ص ٥٧.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٥٩-٦١.

(٣) ولقد أصدر مـجمع اللغة العربية بالقاهـرة قراره (٢٤٨) بالموافقة على ماجاء فى خـلاصة البحث فى الدورة الثانية والثلاثين ١٩٦٥/١٩٦٦. ص ٢٢٧.

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الدورة الثلاثون سنة ١٩٦٣/ ١٩٦٤م. ص ٧١، ٧٢.

الاهتمام على القياس النحوى تلك الدراسة التى أعدها الدكتور صاحب أبو جناح بعنوان (القياس فى منهج المبرد) حيث عرض لموقف المبرد فى رد الروايات التى تتعارض مع قياسه [١]، وكان الباحث قد قدم لبحثه بحديث سريع عن القياس فى النحو العربى [٢] ثم عرض لآفاق القياس النحوى عند المبرد، فدارت كلها حول ظاهرة رد الروايات [٣]. ونلاحظ أن هذا البحث خلص للقياس النحوى عند علم من أعلام النحو البصرى، إلا أنه لم يلق مزيدا من الضوء على منهج المبرد فى القياس النحوى، الأمر الذى يساعد على تكوين صورة واضحة عن منهج المبرد النحوى عامة [٤].

ومن الدراسات التى تسير فى نفس الاتجاه أيضا ما كتبه الدكتور على أبو المكارم فى كتابه (أصول التفكير النحوى) سنة ١٩٧٣م، حيث استغرق الحديث عن القياس الفصول الثلاثة الأولى من دراسته [٥] بطريقة منهجية تصحح مفهوم القياس وتنقد كثيرا من الأحكام التى رأى فيها الباحث مظهرا من مظاهر الخلط المنهجى فى البحث النحوى [٦].

ومن الدراسات التى ركزت على القياس النحوى كذلك دراسة بعنوان (الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه) أعدتها الدكتورة خديجة الحديثى سنة ١٩٧٤م. وكما هو واضح من العنوان فإن الباحثة ركزت على كتاب سيبويه وهو أمر له ما يبرره حيث جمع الكتاب لسيبويه آراء وأقوال النحاة الذين سبقوه أو أدركهم. وتناولت الباحثة ظاهرة القياس بالدراسة فى القسم الثانى من بحثها [٧].

(١) انظر: مجلة المورد، المجلد التاسع العدد ٣ لسنة ١٩٨٠. ص ٥١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٥١.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٥١.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٦١.

(٥) د. على المكارم: أصول التفكير النحوى. دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م. ص ٧-١٥٦.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ٧٦، ٧٧.

(٧) د. خديجة عبد الرازق الحديثى: الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه. مطبوعات جامعة الكويت (٣٧)، طباعة مطابع مقهوى - الكويت ١٩٧٤م. ص ٢٢١.

فبدأت بتعريفه [١]، ثم الحديث عن تاريخه [٢]، فأركانه [٣]، إلى أن خصت سيبويه والقياس [٤] وتفصيله فى كتابه.

وكذلك هناك دراسة بعنوان (فى أدلة النحو) للدكتورة عفاف حسنين سنة ١٩٧٧م، تناولت فى القسم الثانى منها القياس، فذكرت مقدمة عنه [٥]، مبينة أقسامه [٦]، ووجود الاستدلال به [٧]، دليل القياس بين البصرة والكوفة [٨]. وأهمية هذه الدراسة تكمن فى بيان استدلال النحاة بالقياس وموقف البصريين والكوفيين منه، فضلا عن تلك الإحصائية الدقيقة لاستدلالهما بالقياس وخلوصها إلى النتيجة [٩].

ومن الدراسات التى ميزت بين القياس النحوى والقياس اللغوى تلك الدراسة التى أعدها الدكتور محمد عيد بعنوان (أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) سنة ١٩٧٣م، فلقد عرض للقياس فى الفصل الثانى من دراسته(١٠) وبحث فيه:

- القياس فى نظر النحاة.
- رأى ابن مضاء فى القياس.
- القياس والصوغ القياسى والاستقراء.

---

(١) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٤-٢٣١.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢٣٣.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٤٨-٤٢٨.
(٥) د. عفاف حسنين: فى أدلة النحو. ص ١٧١- ١٨٨.
(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٩١-١٩٤.
(٧) نفس المصدر السابق: ص ١٩٥-٢٢٥.
(٨) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٩-٢٦٣.
(٩) نفس المصدر السابق: ص ٢٦٣.
(١٠) د. محمد عيد: أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب. القاهرة.

ولقد عرض فى المبحث الأول لابن إسحق وما روته عنه كتب الطبقات[١]، ثم تحدث عن الاختلاف فى القياس[٢] وعلام يكون القياس[٣] وقياس التمارين غير العملية[٤].

وفى المبحث الثانى يصحح الباحث ما شاع عن ابن مضاء وموقفه من القياس[٥]، ويوضح أضطرابه فيه [٦]، وموقفه من التمارين غير العملية [٧].

وفى المبحث الثالث يتحدث عن الصوغ القياسى اللغوى[٨]، ثم القياس النحوى والاستقراء[٩]، القياس العقلى والاستقراء[١٠]، فالاضطراب فى القياس وخطأ المنهج لمنعه[١١]، وأخيرا التمارين غير العملية والعرف اللغوى والاجتماعى[١٢].

ثانيا: القياس ودوره فى تنمية العربية:

يقوم هذا القسم من الدراسة على ثلاثة مباحث يتناول أولها دور النهضة الحديثة فى ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد من روافد تنمية اللغة العربية لتؤدى دورها فى تلبية متطلبات هذه النهضة. أما المبحث الثانى فيلقى الضوء على اختلاف نظرة الدارسين المحدثين فى درجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. أما المبحث الأخير

---

(١) نفس المصدر السابق: ص ٧٨-٨١.
(٢) نفس المصدر السابق: ص ٨٢-٨٤.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ٨٥-٨٩.
(٤) نفس المصدر السابق: ص ٩٠، ٩١.
(٥) نفس المصدر السابق: ص ٩٩.
(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٠٠، ١٠١.
(٧) نفس المصدر السابق: ص ١٠٢، ١٠٣.
(٨) نفس المصدر السابق: ص ١٠٧-١١٢.
(٩) نفس المصدر السابق ونفس الصفحات.
(١٠) نفس المصدر السابق: ص ١١٣-١١٦.
(١١) نفس المصدر السابق: ص ١١٧-١١٩.
(١٢) نفس المصدر السابق: ص ١٢٠-١٢٤.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فيبرز دور المجمع فى تعاطى قضية القياس وانعكاس ذلك من خلال قراراته. وسوف نفصل الحديث حول هذه المحاور فيما يلى.

١ - دور النهضة الحديثة فى ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد لتنمية العربية:

كانت مبشرات النهضة منذ بداية القرن الثالث عشر الهجرى/ القرن التاسع عشر الميلادى، حيث تدفق سيل حاجات الحياة من الحضارة الغربية، ووجد العرب أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها إلا إذا جدوا متكاتفين، وهذا ما لم يكن، لعوامل ليس هذا مكان ذكرها.

ولقد كانت النهضة التى تعتبر أولا وبالذات نهضة لغوية حضارية، كانت تعبر عن أزمة اللغة والثقافة وعن حتمية تطورهما لاسيما وأن العربية كانت تحتاج إلى مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة، فقد كانت علامة لغوية معطلة لا تؤدى أداء مفيدا مضمون النهضة الجديد والمعقد. فالنهضة العربية الحديثة التى تذكرنا فى بعض مظاهرها بالنهضة الأوربية [١] كانت خطرا على اللغة العربية لأنها كانت «فترة منعرجا» [٢]، فى تاريخ الآداب العربية المعاصرة. فلقد طلعت علينا بمساهمات مهمة ومتداخلة، كان لها على اللغة أثر عميق، أبرز بطريقة مباشرة وغير مباشرة حدة المشاكل الموضوعة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

إن تطور التعليم الذى تسبب فى نشأة حركة الترجمة، والتقدم الذى حصل فى ميدان الطباعة. قد ساعدا على نشر الكتاب العربى وترويجه وعلى بروز الصحافة التى كان لها دور عظيم فى تطوير قواعد اللغة.

فلقد بادر محمد على (١٧٦٩ - ١٨٤٩)[٣] بالإصلاحات الأولى التى راجت

---

(١) إبراهيم مدكور: المجمع فى ثلاثين عاما ماضيه وحاضره، صدر سنة ١٩٦٤م. ص ١٢-١٤.

(٢) R. Blachhere: Moments tournants dans la litterature Arabe Studia Islamica, extrait Fasicule XIV P. 5-18.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٣ (١) ٧٢٧-٧٣١. ع. الرافعى: تاريخ الحركة ١/١١٨- جورجى زيدان: تاريخ ٤/٢٨ وما بعدها. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة.

رواجا كبيرا وعميقا فى مستوى التطبيق فى عهد الخديو إسماعيل (١٨٣٠ - ١٨٩٥)[١] الذى كان يتمنى أن تصبح مصر «ركنا من أركان أوربا»[٢]. وأرسلت سنة ١٨٢٦م البعثة المدرسية الأولى إلى فرنسا[٣]. وتكونت مدرسة الألسن[٤] المشهورة بقرار صدر فى ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م. وظلت قائمة الذات فى عهد إسماعيل باشا الذى كون بدوره ديوان المدارس[٥]، وكان يهدف إلى ترقية اللغة العربية. أما دار العلوم[٦] التى لعبت دورا مهما فى تدريب الأزهريين على التدريس بالمدارس الابتدائية العصرية الكثيرة. ولقد اكتسح التعليم الحديث ميادين عديدة، من ذلك أن الأزهر قد شمر عن ساعد التجديد بمبادرة من شيخه محمد العباسى المهدى (١٨٢٨ - ١٨٩٨م) فعرضت برامجه التعليمية لأول مرة بالمعرض العالمى بباريس سنة ١٨٦٤م، وكانت فيها إشارة مستشمة إلى العلوم الصحيحة التى كانت تطغى عليها العلوم الدينية واللغوية[٧].

وقد استبدت روح الإصلاح بالأزهر عندما تولى الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٢م) إدارته وبرامجه التى ظلت تتطور باستمرار.

ولقد لعبت الألسن دورا كبيرا فى تكوين مجموعة من المترجمين والنقلة[٨]

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٢ (١) ٥٨٣-٨٥٤. ع. الرافعى: تاريخ الحركة ١/١٩٨-٢٩٩.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣/ هـ.

(٣) أرسلت البعثة الأولى إلى أوربا سنة ١٨٠٩م فلقد قصدت إيطاليا وكان عثمان نور الدين قد سبق رفاعة الطهطاوى إلى الخارج، وكانت البعثة إلى فرنسا أهم من سابقتها من حيث عدد طلابها ومن حيث أثرها فى الميادين الأدبية والعلمية بمصر. انظر جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد علي. القاهرة، ١٩٥١م. ص ٩٥-١٠١.

(٤) جاك تاجر: حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٥م. ص ٢٩-٣١. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ٣٨-٤٤.

(٥) أنشأ هذا الديوان وزير التعليم والأديب على باشا مبارك (١٨٢٤-١٨٩٣م). انظر: ع. الرافعى: عصر إسماعيل. ص ١٤١-١٩٨.

(٦) دائرة المعارف الإسلامية: ٢ (٢) ١٢٥: دار العلوم ع. الرافعى: عصر إسماعيل: ص ١٩٨.

(٧) دائرة المعارف الإسلامية: ١ (٢) ٣٣٧-٣٤٤. ع. الرافعى: عصر إسماعيل. ص ٢٠٣.

(٨) جورجى زيدان: تاريخ الآداب العربية. ٤ أجزاء - القاهرة. ١٩٣٦، حـ٤ ص ١٦٢-١٧٥. جاك تاجر: حركة الترجمة، ص ٥٠-٧٠. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة، ص ١٤٧-١٧١.

الذين أبرزت مؤلفاتهم وترجماتهم[1] باكورات المشاكل اللغوية العربية المعاصرة. فلقد ذكر رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣م) - وهو ممثلهم اللامع - مصطلحات جديدة وكلمات مستعارة فى مؤلفاته الكثيرة[2].

ولقد قامت مجموعة ثانية من المترجمين من غير الرسميين[3] - وكان إمامهم فتحى زغلول (١٨٣٦ - ١٩١٤) - بأعمال جليلة فى هذا الميدان فكان زغلول مثلا يشعر حتى ذلك العهد بصعوبات فى النقل والترجمة[4]، بدليل أنه يصرح بأنه لا يترجم الأفاظ بل المعانى[5].

ولقد ظلت المشاكل اللغوية قائمة بسبب الترجمات المرتجلة، ونزاعاتها وأنعدام طريقة موحدة فى مناهج الترجمة[6].

لقد أدى ظهور تقنيات وتكنولوجيات جديدة ولاسيما الطباعة إلى نشر المؤلفات الأدبية القديمة منها والحديثة ودعمت مكانة المعارف العلمية. فعممت الكتابة ونشرت الثقافة شيئا فشيئا. ويمكن أن نعتبر أن أول مطبعة برزت فى هذا الميدان هى مطبعة بولاق الرسمية المعروفة بالمطبعة الأهلية[7] التى أنشأها محمد على

---

(١) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ٢٢٩-٣٠٧. حيث توجد قائمة المؤلفات التى ترجمت فى عهد محمد على - فيذكر فيها اسم المؤلف، ومؤلفه، ومترجمه، ومصححه، ولغته الأصلية ولغة الترجمة، ومكان النشر، والموضوع، والثمن، وعدد الصفحات، فضلا عن بعض الملاحظات.

(٢) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ١٢٠-١٤٦. وانظر: ص ١٢٤ من نفس المصدر، حيث يذكر مصطلحات عربها أو ترجمها الطهطاوى وتلاميذه.

(٣) جاك تاجر: حركة الترجمة. ص ١٢٥- ١٢٩.

(٤) محمد كرد على: فتحى زغلول، مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢م) ص ٤٨١-٤٨٥. يوسف أسعد داغر: مصادر الدراسة الأدبية. حـ٢. بيروت ١٩٥٦م ٢/٤١٢-٤١٥.

(٥) فتحى زغلول: أصول الشرائع. ص. ٥.

(٦) جاك تاجر: حركة الترجمة، ص١٣٦-١٥٣ جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة، ص ٢٠٥-٢٢٨. حيث نجد عرضا لمختلف أنواع الترجمات، ومنها ما يعود إلى بداية الحملة الفرنسية على مصر.

(٧) دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢١؛ أ. رضوان: تاريخ مطبعة بولاق - القاهرة ١٩٥٣، ص ٥٢٣؛ جورجى زيدان: تاريخ، ص ١٩٥-٢٠٢.

سنة ١٨٢١م. وقامت بعدها مطابع أخرى - لا تقل عنها قيمة - بنفس الدور، نذكر منها المطبعة القبطية (١٨٦٠)، ومطبعة وادى النيل (١٨٦٦)، ومطبعة جمعية المعارف (١٨٦٨)، ومطبعة الأهرام (١٨٧٦)، ومطبعة شركة طبع الكتب العربية (١٨٩٨) . . . إلخ.

إن نشر أمهات المعاجم[١] وأعظم الآثار الأدبية، قد طرح شكلا مركبا كان يتمثل فى التوفيق بين ضرورة إحياء ذلك التراث المشترك، وإعادة النظر فى منزلته الحالية من العلوم العصرية. وذلك ماث سعى إليه الجاسوس على القاموس (١٨٨٢) الذى وضعه أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ - ١٨٨٦)[٢]، والذى انتقد فيه المعجمية العربية برمتها داعيا إلى ضرورة تجديدها وتحديثها. لكن الفضل الكبير يعود فى تطوير اللغة وفى نشأة اللغة العربية العصرية إلى الصحافة [٣] التى كانت أهم حدث تاريخى فى العصر الحديث، كما كانت أهم حدث لغوى لأنها خلقت فصاحة عربية جديدة [٤].

ولقد ظهرت الصحافة لأول مرة بالعالم العربى الإسلامى سنة ١٨٢٨ بصدور الوقائع المصرية، التى كانت جريدة رسمية فى أول أمرها وذات أثر محدود ولقد نشأت بعدها الصحافة الإخبارية والفكرية الكبرى ومنها حديقة الأخبار الصادرة ببيروت سنة ١٨٥٧م، ومجلة الجوانب[٥] الصادرة باستانبول سنة ١٨٦٠م. وقد ساعدت معطيات أساسية عدة على نشأة صحافة عربية من طراز عالمى، نذكر منها حرية الفكر النسبية بمصر[٦] والرخاء الاقتصادى الناتج عن الحرب الأهلية بالولايات المتحدة، وفتح قناة

(١) محمد مرد غنى. مجله مجمع دمشق ٨/ ٦٢١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٦.

(٢) محمد أحمد خلف الله: أحمد فارس الشدياق. القاهرة ١٩٥٥، ص ١٩٧.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٢ (٢) / ٤٧٧-٤٨٤.

(٤) محمد رشاد الحمزاوى: الحدث الصحفى وأثره الإجتماعى واللغوى فى المجتمع العربى، شئون عربية ١٩٨٢م/١٤٠٣هـ. حـ٢١. ص ١٢٧-١٤٤. العربية والحيداثة أو الفصاحة فصاحات، بيروت ١٩٨٦ ص ٢٧-٥٠.

(٥) أحمد فارس الشدياق: كنز الرغائب ١/ ١٧٩.

(٦) إبراهيم عبده: تطور الصحافة. ص ٢٩١ وما بعدها. ولقد ظهر أول قانون للصحافة فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١م، وسبقه القانون الذى أصدره نابليون بونابرت فى ١٧٩٩م.

السويس للملاحة العالمية ١٨٦٩م. فتكونت جريدة وادى النيل سنة ١٨٦٦م، ونزهة الأفكار سنة ١٨٦٩، والأهرام سنة ١٨٧٥م، والمقتطف سنة ١٨٨٥م، والهلال ١٨٩٢م، والمنار سنة ١٨٩٦م [١]. وكان أحمد فارس الشدياق صاحب الجوانب يدعو أساسا إلى التأكيد على معالجة القضايا اللغوية وجعلها موضوعا مهما من مواضيع الإصلاح. فكان له الفضل فى الدعوة خارج الحدود المصرية، إلى إنشاء مجمع لغوى يسهر على اللغة العربية وقضاياها وذلك ما حدا به إلى أن يقاوم فى مقالاته بالجوانب الألفاظ المعربة والأعجمية، مقارنا لغة العرب بلغات الأوربيين معتبرا أن تلك اللغات تعتمد على الحضارة وتعتمد الحضارة عندنا على اللغة [٢].

وكان سليم تقلا، يؤكد فى مطلبه للحصول على ترخيص لإصدار الأهرام، على أن جريدته ستعالج مواضيع وقضايا لها صلة بالصرف والنحو واللغة والطب والعلوم الفيزيائية والمسائل التاريخية [٣].

أما عبد الله النديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦م) فلقد أشار بالخصوص عند الحديث عن خصائص جريدته «التنكيت والتبكيت». التى أنشئت سنة ١٨٨١م، إلى مميزات لغة الصحافة الجديدة، معتبرا التنكيت والتبكيت جريدة وطنية، أسبوعية وأدبية هزلية لا يحتاج قارئها إلى اعتماد قاموس الفيروز أبادى ولا إلى التاريخ والجغرافيا. فلقد كان للصحافة دور عظيم فى إصلاح اللغة، وتبسيط الجملة العربية، واستيعاب مصطلحات حديثة عديدة، وتراكيب نحوية جديدة وكلمات أعجمية[٤]، مما يجعلنا نعتبر أنها كانت أكثر وسائل النشر تفتحا على اللغات الأوربية وعلى أستعمال اللهجات العامية التى تسببت فى مجادلات ومهاترات عنيفة. ولقد خصص جايمس

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣٣١- ٣٦٠، وفيه قائمة الصحف والمجلات العربية والأجنبية الصادرة من ١٨٠٠ إلى ١٩٥٠م.

(٢) أحمد فارس الشدياق: كنز الرغائب ١/ ١٧٩.

(٣) إبراهيم عبده: تطور الصحافة. ص ٨٢، ٨٣. توجد هذه الوثيقة بوزارة الداخلية قسم المحفوظات ١١/ ٢/ ٩٤٦، الجزء الأول.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٣٣.

صنوع (١٨٢٩ - ١٩١٢) [١] وعبد الله النديم قسما هاما من نشاطهما الصحفى للصحافة المكتوبة باللغة العامية [٢].

إن العربية الفصحى لم تتأثر بذلك كثيرا إلا أن أزمتها الطارئة الحديثة قد برزت إلى العيان فتجلى فى مجالات اللغة الاضطراب والاختلاف الناتج عن التوفيق بين تفصح خاصة محافظة ودعوة المحدثين إلى التجديد وريحه التى هبت على المجتمع، مما شهد به إبراهيم اليازجى (١٨٤٧ - ١٩٠٦)[٣] فى كتابة (لغة الجرائد)، فهو يلاحظ: «إذا تفقدت الجرائد أنفسها وجدتها قد انتقلت إلى طور جديد من الفصاحة وجزالة التعبير كما تبين ذلك من المقابلة بين حال الكثير من جرائدنا اليوم... بيد أننا مع ذلك كله نرى فى بعض جرائدنا ألفاظا قد شذت عن منقول اللغة، وأنزلت فى غير منازلها أو استعملت فى غير معناها وأصبح الكثير من ألفاظ الجرائد لغة خاصة بها تقتضى معجما بحالة» [٤]

لقد دعت المواضيع والمعانى والمعارف الجديدة لعصرية إلى ضرورة إنشاء مجلات وجرائد متنوعة لكلٍّ منها أساليبها وأشكالها. فظهرت صحف ومجلات سياسية وفكاهية، وتقنية، ونسائية، وقانونية. ذكر منها جورجى زيدان الفتاة، والمهندس، والمنظوم، والشرائع، والقضاء، والأحكام المصرية، والابتسامة، والروضة، واليانصيب، والأجيال، والمنار، والعلوم الاجتماعية ... إلخ [٥]

(١) كارل بروكلمان: ملحق ٣/ ٢٦٥. عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل. جزءان. القاهرة ١٩٤٨م. ١/ ٢٤٩. إبراهيم عبده: أعلام الصحافة العربية. القاهرة ١٩٤٨. ط٢. ص ٥٠-٦٧. إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية. القاهرة ١٩٤٤م، ص ٩٢، ٩٣، الذى يفيدنا بأن جمال الدين الأفغانى هو الذى شجع صنوع على تسمية تلك الصحافة الصادرة العامية.

(٢) عبد الله النديم: سلافة النديم ١/ ٨٢-٨٨، ٢/ ٢٣-٦٣، حيث يقدم لنا النديم فصلا طويلا من مسرحيته (الوطن) التى حررت كلها باللغة العامية.

(٣) يوسف أسعد داغر: مصادر الدراسة الأدبية، ٢/ ٧٥٩-٧٦٢.

(٤) إبراهيم اليازجى: لغة الجرائد. ص ٣. انظر: محمد رشاد الحمزاوى: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات - بيروت ١٩٨٦. ص ١١-٤٩، حيث الجدال حول فصاحة العصر وقضاياه.

(٥) جورجى زيدان: تاريخ الآداب العربية. ٤ أجزاء. القاهرة. ١٩٣٦. ٤/ ٦١.

إن تكاثر الصحف وتعدد الأساليب قد فرضا على اللغة العربية مواكبة حاجات العصر الحديث، وأصبحت أداة بلاغ وتبليغ. فلقد أصبحت اللغة تؤدى أكثر فأكثر رسالة تبليغ وتبادل عملى. وأكتفت بتوفير علامات يضمن حيادها التعبير عن الواقع تعبيرا صحيحا.

وكانت تلك المواكبة صعبة وأحيانا عسيرة، بقدر ما كانت الأخبار المتوالية على التلكس توفر آلافا مؤلفة من المصطلحات الجديدة التى تستدعى أن تترجم بسرعة فائقة [١].

ولقد أنشأ العصر الحديث بجدليته الخاصة وبتغيراته الاجتماعية الطارئة مصطلحات جديدة، لا تقل عن أهميتها المعجمية الاجتماعية ولا المعجمية العامة.

ومن بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٢٨م ظهرت مجموعة من النوادى و الجمعيات العديدة التى لم تعمر طويلا بالعالم العربى لاسيما بمصر وكانت قد سبقت إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وكانت تهدف إلى إنشاء عدد من المجامع والنوادى العلمية واللغوية [٢]. ولا شك أن المعهد الفرنسى الذى كونه بونابرت بالإسكندرية سنة ١٧٩٧م واستقر نهائيا بالقاهرة سنة ١٨٥٩م [٣] كان قد لعب دورا هاما فى التمهيد لنشأة النوادى التى اتخذته مثالا سواء بمصر أو بالأقطار الأخرى من الشرق الأوسط [٤]. حيث تم إنشاء المجمع العلمى العربى

(١) رشاد الحمزاوى: المجمع العلمى العربى. ص ٦٤.

(٢) انظر: المنار ١٩ (١٩٦١) ص ١١٠-١١٥، جـ ٢٠ (١٩٧١) ص ٦١-٦٤. أمين المعلوف: المجاميع، مجلة دمشق ١ (١٩٢١) ص ٣٩٢، ٣٩٣. عبد الفتاح عبادة: المجمع اللغوى والمجتمع العلمى - الهلال ١ لسنة (١٩٢٨) ص ٣٠٥-٣٠٩. عبد القادر المغربى: مجامعنا، مجلة مجمع دمشق ٢٣ (١٩٤٨) ص ٣٠٩؛ مجلة مجمع القاهرة ٧ (١٩٥٣) ص ١٢٣-١٢٦. مصطفى الشهابى: المجاميع، المقتطف ٨٣ (١٩٣٣) ص ٣٣-٤٠؛ المجامع، مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢) ص ٣٧٧، ٣٧٨. منصور همى: تاريخ المجامع، مجلة مجمع القاهرة ١/١٠٧. إبراهيم مدكور: المجمع فى ثلاثين عاما - ماضيه وحاضره، ١٩٣٢-١٩٦٢، القاهرة ١٩٦٤ص ١٤-١٧.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ٤ أجزاء، القاهرة ١٩٢٩-١٩٣٠. ط٣، ١/٩٧-١٣٠.

(٤) جورجى زيدان: تاريخ الآداب العربية ٤/ ٦٤-٨٨.

بدمشق (٨/ ٣١٩) الذى أمد الصحافة ودواوين الحكومة والمدارس والمعاهد بفيض من الأسماء والمصطلحات، كما انصرف إلى إصلاح لغة الدواوين والصحف والكتب المدرسية بحيث لم يكن يجوز طبع كتاب لم ينظر فى لغته أحد أعضاء المجمع[١] ثم تم تأسيس (مجمع فؤاد الأول للغة العربية)[٢] وبدأ عمله سنة (١٩٣٤م)، وكان يضم حين التأسيس إعلاما من علماء العربية. وكان يهدف إلى المحافظة على سلامة العربية وإلى جعلها مواكبة لحاجات العصر. فهو يدعو إلى وضع معاجم وقوائم من المصطلحات والمفردات لتكون حجة على الفصاحة وصفاء اللغة. وهو يدعو أيضا إلى وضع معجم تاريخى للغة العربية، وإلى نشر دراسات وأعمال لغوية تتعلق بعلم الدلالة العربى[٣]. كما أن المجمع ملزم كذلك بدرس اللهجات العربية المعاصرة دراسة علمية، سواء بمصر أو بغيرها من الأقطار العربية[٤].

٢ - اختلاف نظرة الباحثين ودرجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم:

لقد انقسم العلماء المهتمون باللغة إزاء حاجات العصر الحديث اللغوية إلى فريقين: فريق دعا إلى إدراج لغة السوق فى الكتابة والمدارس على عاميتها، وفريق جمد على ما ورد عن العرب الأولين، وكان تجاذب بين الفريقين معهما أنصارهما. ثم ظهر فريق ثالث ترقع عن ابتذال الدهماء فى الأسواق؛ وحرص على التراث العربى القديم، فشمر عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية، فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو القياس أو التعريب أحيانا [٥].

---

(١) سعيد الأفغانى: حاضر اللغة العربية فى الشام. طبع معهد الدراسات العالية، القاهرة ١٩٦٢م ص ١١٩.

(٢) انظر المادة الثانية من مرسوم إنشائه ١/ ٦ من مجلته، هذا وقد أصبح اسم المجمع اليوم: مجمع اللغة العربية.

(٣) مرسوم ص ١٩. المادة ٢ (أ،ب)، إن هذه المادة تذكرنا بمعنان وحتى بالمواد ٢٤، ٢٥، ٢٦ من دستور المجمع الفرنسى.

(٤) نفس المصدر السابق، المادة ١ (هـ).

(٥) انظر: سعيد الأفغانى: فى أصول النحو. المكتب الإسلامى، بيروت، دمشق ١٩٨٧م، ص ١١٨.

أما القياس باعتباره إحدى وسائل تنمية اللغة العربية فلقد اختلف علماء العربية فى شأنه، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر فى فهم المراد من الأمور الآتية:

(أ) معنى السليقة اللغوية.

(ب) كيف نقعد القواعد للغة من اللغات.

(جـ) ما الدور الذى يلعبه القياس فى اللغات.

ولذا نرى من الضرورى أن نلقى الضوء بإيجاز عن وجهة نظر المحدثين من علماء العربية حين يعرضون لمثل هذه الأمور الثلاثة فيما يلى:

(أ) معنى السليقة اللغوية:

إن الطفل حين يتعلم لغة أبويه يمر بمراحل معينة تتطلب منه جهداً كبيرا وزمنا طويلا، بعده يستطيع الكلام بهذه اللغة فى سهولة ويسر دون تكلف أو تعسف، فلا يكاد يخطر المعنى بباله حتى ينطق بما يعبر عن هذا المعنى بتلك الطرائق والأساليب الشائعة فى بيئته، لا يخطئ فيها أو ينحرف عنها، بل تتم عملية الكلام فى صورة آلية دون شعور بخصائصه. حيث يظل الطفل يشعر شعورا قويا بتركيب الأصوات فى لغة أبويه، واختلاف الصيغ، والربط بين الكلمات فى الجمل حتى تتم مراحل نمو اللغة عنده، فيصبح وقد سيطر على كل هذا سيطرة تامة، فلا يتردد ولا يتلعثم، ولا يفكر فى خصائص تلك الأصوات أو تلك العبارات بل يرسل القول على سجيته وبحسب ما تعود فى صغره فإذا تم له هذا تمت له السليقة اللغوية [1].

وهذا يعنى أن هناك نوعين من المتكلمين باللغة العربية، نوع يشعر بخصائص اللغة فى أثناء الكلام وآخر لا يكاد يشعر بتلك الخصائص، والفرق بين الفريقين لا يعدو أن يكون فرقا فى الكمية أو درجة الإتقان للغة. ونرى ذلك واضحا حين نقارن بين صغار الأطفال والكبار حولهم، وحين نقارن الأجنبى عن اللغة بابن اللغة الذى

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م. ص ٣٤، ٣٥.

نشأ فى بيئتها ومرن على الكلام بها مرانا كافيا. فاللغة ملك لمن يتعلمها فلا أثر للوراثة أو الجنس فيها، فالطفل الذى يولد من أبوين مصريين ونشأ بعيدا عنهما فى بيئة انجليزية أو فرنسية يتكلم هاتين اللغتين بالسليقة، والطفل الفارسى الذى ينشأ في جزيرة العرب بعيدًا عن أهله يتكمل العربية بالسليقة.

وبذلك نستطيع أن نقول إن الطفل فى مراحل تعلمه لغة أبويه لا يوصف كلامه بالسليقة بل يكاد يمر فى نفس المراحل التى يمر بها الأجنبى عن اللغة فى أثناء تعلمه لها، ولكن هناك فرقا بين تعلم كل منهما للغة. فالأول تلقى اللغة على يد معلم يجد متعة وسعادة فى تقدم تلميذه وهما الوالدان، والآخر تلقاها على يد معلم أقل صبرا وحلما لا يصرف زمنه فى تعليم تلميذه إلا بقدر، ولا يبذل من جهده إلا بقدر. ولذا ينشأ الطفل وقد أتقن لغة أبويه، وسيطر عليها، فى حين أن الأجنبى عن اللغة يظل بعد تعلمها يتعثر فى بعض تعابيرها وأصواتها، ولكنه قد يصل إلى ما وصل إليه ابن اللغة يوما ما، حين يوالى التعلم ويتحصن بالمثابرة ولا ينقطع عن المران [1].

تلك هى نظرة المحدثين لمعنى السليقة اللغوية، أما الأقدمون من علماء العربية فقد سيطرت عليهم فكرة أخرى، ورأوا أمر الكلام بالعربية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجنس العربى، ولذا ينكرون على الفارسى أو اليونانى إمكان اتقان هذه اللغة كما يتقنها أهلوها من العرب، مهما بذلوا فى تعلمها، وثابروا فى المران عليها، بل يظلون فى رأيهم أجانب عن اللغة كما هم أجانب عن الجنس العربى. فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب، ويختلط برمالهم وخيامهم، وهو أثر السليقة العربية، يورثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن. ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ من صبيان العرب والرواية عنهم. ولذا لم يروا فى شعر أبى تمام والمتنبى ما يؤهله إلى السليقة اللغوية التى قصروها على قوم معينين، وقصورها على زمن معين، وقصروها على بيئة معينة [2].

(١) نفس المصدر السابق: ص ٣٦.

(٢) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(ب) كيف تقعد القواعد:

يوجد فى أكثر الجماعات اللغوية فى العالم أكثر من مستوى لغوى واحد يشارك الفرد فى كل مستوى منها وفق المواقف الكلامية التى يعيشها، فالمواقف الكلامية فى مجال الحياة اليومية تختلف عنها فى المجالات الثقافية أو مجالات السياسة. قد يكون هذا الاختلاف فى إطار اللغة الواحدة كما هى حال المثقفين من أبناء اللغة الألمانية أو الفرنسية أو الانجليزية فى تعاملهم بلغاتهم. وقد يكون الأختلاف أكثر من ذلك - فى إطار اللغة الواحدة - عندما تستخدم اللهجة العامية والفصحى جنبا إلى جنب، وتوجد أشكال مختلفة من الازدواج اللغوى[1]. ويحدد الاستخدام اللغوى الوظيفة التى يقوم بها كل مستوى لغوى ، وليست هناك سمات فى البنية اللغوية من النواحى الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو الدلالية تفرض كون أحد المستويات هو الفصحى والآخر هو العامية. فكلاهما ينطبق عليه تعريف اللغة باعتبارها نظاما من الرموز الصوتية، ولكن أبناء الجماعة اللغوية يقفون من الفصحى موقفا يختلف عن موقفهم من العامية. فالفصحى تحترم اجتماعيا وتحترم قواعدها عند المثقفين كما تدعم النماذج الأدبية والكتب الثقافية والعلمية مكانة الفصحى. ويؤدى هذا فى حالات كثيرة إلى جعل استخدامها موحدا - أو يكاد يكون موحدا - عند كل أبنائها، حتى وإن كانوا منفصلين جغرافيا وأجتماعيا عن بعضهم البعض، فيظل الأختلاف الإقليمى فى أستخدام الفصحى داخل العرف النحوى والمعجمى للغة. ولكن العامية تعد فى رأى مستخدميها غير مقننة من الناحية النحوية، على الرغم من أن لكل لهجة قوانينها الخاصة بها.

ورغم ذلك نرى أنه من الطبيعى والضرورى أن يتوحد كلام الناس فى الأمم الناهضة، فتتكون لهم لغة نموذجية أدبية مشتركة، تنتظم كل البيئات، ويتطلع إلى

---

(١) أنظر: Ch. Ferguson, Diglossia

ونشر عدة مرات منها:

P.P. Gigliolim Language and Social Context (Penguin Books 1972), P. 232.

إتقانها أبناء هذه الأمة. وكلما نهضت تلك اللغة النموذجية وازداد شيوعها على الألسنة وفى الأفواه، تبع تلك النهضة انكماش فى لهجات هذه الأمة، واقتراب بعضها من بعض، فلا يبقى من خصائصها على مرور الزمن إلا القليل. وتلك اللغة النموذجية المشتركة هى التى يلتزمها الناس فى المجال الجدى من القول، وفى الآثار الأدبية من شعر ونثر [1].

تلك هى الحال التى نراها الآن فى اللغة الإنجليزية والفرنسية وغيرهما من لغات الأمم الناهضة. فإذا شاء عالم لغوى أن يقعد للإنجليزية قواعد عمد إلى أستقراء صفاتها وخصائصها من مصدر واحد وهو لغتها النموذجية تاركا لهجات الإنجليز للدراسات الخاصة التى يتوفر عليها الباحثون فى الجامعات والمعاهد العليا، أما ما يتعلمه التلاميذ فى مدارسهم وما يلتزمه الكتاب والخطباء والشعراء، وما يتمسك به الناس فى المجال الجدى من الحياة فيكاد يكون مقصورا على تلك اللغة النموذجية، لا يخلط بينها وبين اللهجات فى تقعيد القواعد. فإن فعل هذا أحد اللغويين فإنه يكون قد تنكب طريق الصواب فى تقعيد القواعد وجاءنا بمزيج غريب فيه من الاضطراب والخلط ما يأباه اللغوى الحديث.

ولكن القدماء من علماء العربية لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أدخلوا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة. وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر. لأنهم كانوا يرون أن كل اللهجات حجة، فإن احتاج إليها المرء فى شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعى عليه.

ومرجع هذا الخلط هو فكرة القداسة التى خلعوها على السليقة العربية ولذا جاءتنا قواعدهم مضطربة تعددت فيها الوجوه، واختلفت الأقوال فى المسألة الواحدة.

---

(١) أنظر: د. على عبد الواحد وافى: علم اللغة، القاهرة ١٩٤١، ١٩٤٤، ١٩٥٠، ١٩٥٧م. ص ٢٢١.
وأنظر: د. إبراهيم أنيس: اللهجات العربية، القاهرة ط. ثانية ١٩٥٢م. ص ٢٤.

(حـ) حقيقة القياس لدى المحدثين:

إن الناس حين يتلقون الكلمات والصيغ لا يحللونها إلى عناصرها ولا يستخرجون منها الأصول والزوائد أو اللواحق والسوابق، بلا يدركون تلك الصيغ إدراكا كليا، ويفهمون كلا منها على أنها كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها ، كما يستعملونها فى كلامهم على تلك الصور المركبة التى سمعوها من غيرهم ، ولا يكادون يشعرون بتلك الزوائد التى تفيد معنى خاصا فى الأسماء والأفعال. وهم فى حياتهم العادية يسمعون اللغة كتلا مركبة، ويتكلمون بها كتلا مركبة أيضا، ويحفظونها على تلك الصور المركبة، فتعيها الذاكرة وتستقر فيها مخزونة أو محبوسة حتى تدعو الحاجة لانطلاقها من عقالها (١).

وليس من الضرورى أن كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقنه من غيره، أو تلقاه من قبل عن متكلم آخر، ليس من الضرورى الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين، بل إن هذا مستحيل، لأن صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة، وطرق التعبير فيها لا تكاد تقع تحت حصر، ومن المستحيل أن نتصور أن كل متكلم قد مرت به تجربة السماع لكل صيغة، ولكل أسلوب، ولكل استعمال، ولكل عبارة، وإنما سمع البعض فاختزنه فى الحافظة مرتبا منظما مبوبا فى مجاميع منسجمة: منها مجموعة للأسماء المذكرة، وأخرى للمؤنثة، وثالثة للمفردات، ورابعة للجموع، وخامسة لنوع من الأفعال، وسادسة لنوع آخر منها . . . إلخ.

غير أنه يجب ألا نتصور أن عملية التجميع فى الحافظة مع ما فيها من تبويب وتنظيم، تشبه عمل النحاة وواضعى القواعد، أو أن فهم الإنسان العادى للصيغ وطرق استعمالها يشبه فهم اللغويين لها. ولكنه على كل حال تبويب وتنظيم يعين الذاكرة حين تدعو الحاجة إلى شىء مما هو محفوظ مخزون.

ويعمد المتكلم كلما دعت الحاجة، إلى قياس أمور جديدة على ما فى حافظته من أمور قديمة، فيقيس ما لم يسمع من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر

(١) Jespersen: Language. ITTS nature tEct p.94.

اللغة ما لم يعرفه بالتلقين عن طريق ما عرفه بالتلقين، وهو فى كل هذا لا يهدف إلا إلى التعبير عما يدور بخلده كما يعبر الناس حوله. وهكذا نرى أن القياس يتدخل فى نمو لغة الفرد دون عمد إليه أو شعور به. فعملية القياس مستمرة فى كل لغة وفى كل عصر من عصورها، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية. وهكذا نرى أن فكرة القياس لدى المحدثين من علماء اللغات لا تعدو أن تكون عملية عقلية يقوم بها كل منا كلما أعوزته كلمة من الكلمات أو صيغة من الصيغ، فهى عملية فردية تتم لدى الأطفال ولدى الكبار، فهى تصاحبنا فى كل مراحل العمر.

ويمكننا أن نرصد الاختلاف بين نظرة القدماء للقياس اللغوى، ونظرة المحدثين فيما يلى [1] :

(أ) إن ما يقاس عليه عند القدماء هو النصوص التى سمعت عن العرب، وقد حدد زمنها ومكانها عند جمهرة العلماء. أما الذى يقاس عليه لدى المحدثين فهو ما يختزنه المرء فى حافظته من مسائل اللغة.

(ب) لقد حاول البصريون تحديد نسبة شيوع الظاهرة التى يقاس عليها. أما المحدثون فقد رأوا أن المرء لا يقوم بعملية القياس على أساس نسبة الشيوع فحسب بل قد يكون قياسه فى بعض الأحيان على قدر سيطرة ذلك المدخر فى الحافظة على شعور صاحبه وإن تمثل فى قليل من الشواهد، فقد يحدث أن يتم القياس فى ذهن المرء على أساس مثل واحد أو مثالين.

(جـ) كان القدماء من علماء اللغة يظنون أن عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين كرسوا حياتهم لخدمة العربية، أما أصحاب اللغة من الفصحاء الذين يحتج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى القياس فى حياتهم، ولهذا ظهر فى بحوثهم ما سمى بالقياس وما سمى بالسماع. والمجددون من علمائنا ينادون الآن بإباحة القياس اللغوى للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا.

---

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٤٥، ٤٦.

٣ - موقف المجمع من القياس وقراراته الصادرة فى شأنه:

إن مشروع الإصلاح الذى كلف به مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ إنشائه قد مكن المجمعيين المحدثين من وضع القضايا التى لها صلة بمبادئ النحو العامة، ومن الضغط على المجمع لجعل تلك المبادئ تواكب الحاجات العصرية. فبادروا فى هذا الميدان - حسب عبارة أمين سر المجمع - بمحاولات نقدية وبمشاريع إصلاحية [١] ركزت أولا على موضوع القياس الذى جاء ذكره فى قانون المجمع الأساسى [٢]. فلقد كثر الحديث عنه فى الدورات الأولى، لاسيما وأن تعريفه كان مدعاة للأختلافات حتى بين الأعضاء الأزهريين[٣] المقتنعين باعتماده. فلقد كانت مقاربته تمثل مزلقا على قدر ارتباطه بمسألة السماع أو الاستعمال الذى كان يساوى عند بعض المجمعيين اللهجة العامية. فلقد كان الشيخ أحمد الإسكندرى، الذى كان يعتبر حجة فى هذا الميدان، يستغرب من تعريف القدماء للقياس متسائلا عما يعنون بالقياس الذى لم يعثر له - حسب رأيه - على سند واضح عند النحويين. فهم يعرفونه بحسب الاطراء والشذوذ، لكن هل يمكن لنا أن نقيس الاطراد والشذوذ [٤].

وظل المجمعيون منقسمين فى شأن الصيغ القياسية والسماعية [٥]. ولم يأت ذلك الحل إلا فى الدورة الرابعة عندما اهتم المجمع بتعريف القياس[٦]. حيث أجبر على الاهتمام به إثر الصعوبات الناتجة عن التطبيقات العملية. إذ إنه فضلا عن تعريفه الغامض القديم[٧]، فقد كان مُوضع نظر، خصوصا وأن هذا المصطلح

(١) إبراهيم مدكور: المجمع فى ثلاثين عاما - ماضيه وحاضره ١٩٣٢-١٩٦٢. القاهرة ١٩٦٤م. ص ٧٤ وما بعدها.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٣٩.

(٣) محاضر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١/ ٣٥١.

(٤) نفس المصدر السابق: ١/ ٣٠٣.

(٥) نفس المصدر السابق: ٢/ ٤-١٠.

(٦) نفس المصدر السابق: ٤/ ٣٨ وما بعدها.

(٧) جلال الدين السيوطى: المزهر فى علوم اللغة - جزءان، طبعة ثانية، د.ت. ١/ ٢٢٦-٢٣٣. حيث يذكر اختلافات المؤلفين القدامى فى القياس وفى وجوهه الغامضة ومنها الاطراد والشذوذ.

الفقهى[1] يفيد مفاهيم تقنية متنوعة. فالقياس يدعى كذلك الاطراد والغالب، والأكثر، والباب، والأصل، وأصل الباب، والقاعدة... ولذلك تقرر ترك هذه الكلمات العديدة[2]. وأعتبارها مترادفات تدل كلها على القياس[3] وأنها تسمح للعرب المحدثين بتطبيق القياس على كل ما لم يسمع باعتبار ما سمع، وباعتبار المصطلحات المقاسة على كلام العرب من كلام العرب[4].

ويبدو أن المجمع قد سلم بالتصورات القديمة، والموروثة عن القدماء فى السماع والقياس[5]. ونلاحظ أن القياس المعنى بالأمر، وهو قياس عقلى وشكلى، لا يعتبر حجة فى وضع قواعد اللغة. ولقد دعا الشيخ عبد القادر المغربى إلى استخلاص القواعد اللغوية من الاستعمال الحى لا من القياس الشكلى[6]، فهو يرى أن كل إصلاح يستوجب قواعد جديدة تعبر عن طبيعة اللغة وعن مختلف مراحل تطورها. فالاستثناءات الموجودة فى اللغة الكلاسيكية، تسمح بأن نقر بأن قواعد القياس القديمة، تعتمد على الاستعمال، وحتى عثرات اللسان التى كان يسميها القدماء توهم أصالة الحرف[7]، وعلى هذا الأساس كان الشيخ يدعو إلى أخذ الشذوذ فى الفصحى بعين الاعتبار، ويؤيد ضمنيا وضع أسس النحو على الخطأ الشائع أو ما يسمى بالقياس الخاطئ.

(١) جلال الدين السيوطى: كتاب الاقتراح. ص ٢٠ وما بعدها حيث نلاحظ غزو مصطلحات الفقه مصطلحات النحو وانظر: حامد عبدالحميد: القواعد النحوية. القاهرة ١٩٤٦م. ص ٢٢٢-٢٢٤. فإنه مازال يتحدث عن الحكم الواجب، والممنوع، والقبيح، والجائز. وهى كلها مصطلحات فقهية مطبقة على النحو.

(٢) محاضر: ٤/ ٣٨-٥٠.

(٣) مجموعة القرارات: ص ٤٤.

(٤) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة. حيث يتعلق الأمر بالعبارة المشهورة التى ينسبها ابن جنى إلى المازنى بالخصائص ١/ ٣٥٧ وما بعدها.

(٥) جلال الدين السيوطى: المزهر فى علوم اللغة، ١/ ٢٢٧-٢٢٩.

(٦) الشيخ عبد القادر المغربى: بين النحو واللغة. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٢٥٧-٢٦٠.

(٧) الشيخ عبد القادر المغربى: شواهد على توهم زيادة الحرف. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٣٦١-٣٧٤.

ولقد رفض المجمع اقتراح الشيخ المغربى واقتصر على أبداء ملاحظة عامة ترى أن بعض الألفاظ العربية قد وضعت بحسب مبدأ توهم أصالة الحرف[1] وذلك يعنى رفض تلك الأمثلة، خشية أن تخرق قواعد الفصحى، وأن تسمح للهجات بأن تصبح أصلا لسماع وقياس جديدين.

ولقد اتخذ المجمع قرارا يفيد باعتماد القياس فى مادة اللغة حسب القواعد التى وضعها المجمع سابقا، والتى يمكن أن تخضع للاجتهاد إذا توفرت شروطه (حسبما أشار إلى ذلك أحمد أمين فى مقالته حول مدرسة القياس فى اللغة)[2]. والمقرر أن هذه القواعد لم تكن مجهولة لدى العرب القدماء - فالاجتهاد المقترح فى شأنها ينحصر فى نهاية الأمر فى استغلال صيغ قديمة استغلالا مكثفا. ولذلك فإن روح التجديد الهادفة إلى إقرار مبادئ جديدة لمواجهة القضايا العصرية، تبدو لنا معدومة.

إن المجمع بدأ تفكيره فى القياس على حذر، أى لم يندفع فى أول الأمر إلى الأخذ بالقياس الذى أراده أبو على الفارسى فى كل ما يعن لأعضائه. فلم يحاول القياس فى الدلالات ولا فى التراكيب. ولما دعا بعض أعضائه إلى القياس فى التراكيب سئل: وهل نتوقع تراكيب فى العربية جديدة يمكن أن تقع فى كلام المحدثين وليس لها نظائر بين العرب القدماء؟ أى المجمع اكتفى بالقياس لاستنباط الصيغ أو الكلمات الجديدة فى صيغ قديمة. أى أن المجمع لم يحاول استغلال فكرة القياس فى الدلالات قانعا بالألفاظ والأبنية، ولم يحاول القياس فى التراكيب. أى رفض الأخذ بأى تركيب جديد يمكن أن يجىء فى شعر المحدثين كقول الشاعر أحمد شوقى يخاطب سلاح الطيران.

يا سلاح العصر بشرنابه . . كل عصر يكمى وسلاح

إن عزا لم يظلل فى غد . . بجناحيك دليل مستباح

---

(١) مجموعة القرارات: ص ١٠.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١١. وانظر: أحمد أمين: مدرسة القياس، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٣٥١-٣٥٨.

فالفعل (يظلل) منفى بلم، وزمنه مع هذا فى المستقبل بدليل (فى غد). غير أن بعض الدارسين فسر هذا الذى جاء فى شعر شوقى على أنه يشبه أسلوب الشرط.

إن المجمع يقنع الآن فى قضية القياس باستنباط الألفاظ الجديدة. ويؤسس قياسه على دعائم ثلاث هى:[1]

أولاها: الرجوع إلى ما قاله العلماء القدماء لنهتدى برأيهم بصدد الظاهرة. وحين وجد المجمع خلافا بين القدماء استغل هذا الخلاف ليصل إلى صلاحية الكلمة الجديدة التى يريد قياسها، وفى بعض الاحيان أخذ المجمع بأضعف الرأيين بين العلماء القدماء. فإذا وجد المجمع أن جمهرة منهم يقولون برأى، ووجد قلة منهم يقولون برأى آخر يلائم ما يهدف إليه المجمع، انتفع المجمع برأى هذه القلة، واستنبط ما يريد من ألفاظ.

أما الدعامة الثانية: فتقوم على إعادة الاستقراء وإحصاء أمثلة الظاهرة التى يبحثها المجمع من المعاجم المطولة. وذلك لأن المسلك العلمى السليم فى العصر الحديث يتمثل فى أن يعيد الباحث تجارب من سبقوه، فإذا وصل إلى نفس النتيجة أكد عمله الحقيقة العلمية. أما إذا وصل إلى شىء جديد فى تجربته كان بهذا قد أسهم فى الكشف عن حقيقة علمية جديدة، وقطع شوطا جديدا فى البحث العلمى.

أما الدعامة الثالثة التى يستأنس بها المجمع فى قياسه فتتمثل فى موقف جمهور الناس من أبناء العرب فى العصر الحديث إزاء الصيغة أو الكلمة الجديدة. أى أن المجمع يحاول جاهدا ألا يصدم الناس فى حسهم اللغوى. فإذا وجدهم يأنسون إلى صيغة جديدة أو كلمة جديدة فى صيغة قديمة، ساعد المجمع على إقرارها. ونرى فى مجلة المجمع بعض القرارات التى توضح هذا الاتجاه، ومنها على سبيل المثال ما قرره المجمع من قياسة صيغة (فعال) للدلالة على صاحب حرفة نحو: (نجار وحداد وزجاج)، برغم أن ما ورد عن العرب من هذا عدد قليل من الأمثلة التى لم تكن كافية فى رأى جمهور القدماء لجعلها قياسية. ولكن المجمع

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٣١-٣٤.

وجد الناس فى العصر الحديث يقبلون بشدة على هذه الصيغة، ويستنبطون بحسهم اللغوى كلمات كثيرة على هذه الصيغة للدلالة على صاحب الحرفة.

ومن الأمثلة أيضا ما كان من إقرار لجان المجمع لكلمة (منطقة) بفتح الميم وكسر الطاء. فلقد وجد المجمع أن هذه الكلمة لم ترد فى المعاجم على هذه الصورة، بل وردت فيها على صورة اسم الآلة أى بكسر الميم وفتح الطاء. ونصت المعاجم على أن معنى هذه الكلمة فى صورة اسم الآلة (الحزام أو النطاق) ولم ترو المعاجم الفعل الثلاثى الذى اشتق منه اسم الآلة. ويشيع الآن استعمال منطقة على صورة اسم الآلة فى معنى المكان المحدد أو الرقعة المحددة. ويبدو أن هذه الدلالة الأخيرة قد جاءت إلى الكلمة التى هى فى أصل معناها النطاق عن طريق المجاز المرسل. وساعد على هذا أن الذين ترجموا بعض الكتب الجغرافية فى القرن التاسع عشر قد وجدوا أن الكلمة الأجنبية (Zone) هى فى أصل معناها الحزام، ثم تطورت لتعبر عن المكان المحدد. أما الصورة الجديدة (منطقة) بفتح الميم وكسر الطاء فقد ساعد على وجودها حسنا اللغوى، لأنها على صورة اسم المكان. وعلى هذا يمكن اعتبار هذه الصورة صحيحة على أساس أنها اسم مكان من ففعل ثلاثى هو نفس الفعل الذى أعطانا (منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء، برغم عدم النص عليه فى المعاجم.

ومن الأمثلة كذلك إقرار المجمع لصيغة (فعيل) نحو (سكير وشريب)، فمعظم العلماء القدماء يقولون عن هذه الصيغة إنها سماعية، ويلح ابن دريد على سماعية هذه الصيغة، وينهانا فى الجمهرة عن صياغة كلمات جديدة على هذه الصورة لكن المجمع نظر فرأى أن الكثيرين من أبناء العرب فى العصر الحديث يأنسون إلى هذه الصيغة، وإن كانوا يفتحون أولها فى بعض البلاد العربية. فقرر المجمع قياسيتها على قول ابن قتيبة فى أدب الكاتب إن هذه الصيغة كثيرة، وعلى أساس منا أدى إليه الإحصاء من وجود أكثر من سبعين مثلا لهذه الصيغة رويت عن العرب وأستعملتها العرب، وأخيرا على أساس ما لوحظ من أن أبناء العرب فى العصر الحديث يأنسون لهذه الصيغة. وتسمع الآن على ألسنة الشباب من المصريين نحو خمسين مثلا على هذه الصيغة أستنبطها الشباب، ولم تسمع عن العرب القدماء

ولم ترو عنهم. كل هذا جعل المجمع يقرر قياسية هذه الصيغة، على الأقل لنعترف بتلك الكلمة المشهورة (قديس) التى لم ترد فى المعاجم العربية.

وفى نهاية المطاف سوف نسوق بعض القرارات الأخرى التى أصدرها المجمع حول القياس فى الألفاظ والأبنية، ومنها:

قرار التضمين (١)

إن التضمين هو أن يؤدى فعل أو ما فى معناه مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم.

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة هى:

١ - تحقيق المناسبة بين الفعلين.

٢ - وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

٣ - ملازمة التضمين للذوق العربى.

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى.

ومن أمثلة التضمين فى القرآن الكريم:-

- قال تعالى: ﴿إذا خلو إلى شياطينهم قالوا إنا معكم﴾(٢) حيث تضمن (خلا) معنى (أنتهى).

- قال تعالى: ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾(٣)

تضمن (لتكبروا) معنى (لتحمدوا).

- قال تعالى: ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾ (٤).

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/ ٣٣. وانظر الاحتجاج لهذه القرارات فى ص ١٧٧-٢٦٣ من الجزء نفسه.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٤.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٨٥.

(٤) سورة البقرة ٣/ ٢٢٠.

تضمن (يعلم) معنى (يميز).

- قال تعالى: ﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾ [1].

تضمن (يكفروه) معنى (يحرموه).

- قال تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ [2].

تضمن (تأكلوا) معنى (تضموا).

- قال تعالى: ﴿حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق﴾[3].

تضمن (حقيق) معنى (حريص).

- قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض﴾[4].

تضمن (اثاقلتم) معنى (أخلدتم).

- قال تعالى: ﴿ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه﴾[5].

تضمن (يرغبوا) معنى (يبخلوا).

- قال تعالى: ﴿ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا أنهم مغرقون﴾[6].

تضمن (تخاطب) معنى (تراجع).

---

(١) سورة آل عمران ٣/ ١١٥.
(٢) سورة النساء ٤/ ٢.
(٣) سورة الأعراف ٧/ ١٠٥.
(٤) سورة التوبة ٩/ ٣٨.
(٥) سورة التوبة ٩/ ١٢٠.
(٦) سورة هود ١١/ ٣٧.

قرار التعريب: [1]

يجيز المجمع استعمال بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب فى تعريبهم.

قرار المولد: [2]

المولد: هو اللفظ الذى استعمله المولدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان:

أحدهما: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربى سائغ.

والآخر: قسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمى لم تعربه العرب (وقد أصدر المجمع فى شأن هذا النوع قرار التغريب السابق)، وإما بتحريف فى اللفظ أو الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالا.

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين فى فصيح الكلام.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فى الصياغة والأشتقاق: [3]

قرار (فعالة) للحرفة:

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أى باب من أبواب الثلاثى مصدر وزن (فعالة) بالكسر.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/ ٣٣. وانظر: الاحتجاج لذلك فى ص ١٧٧-٢٦٣ من الجزء نفسه.

(٢) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحات.

(٣) نفس المصدر السابق ١/ ٣٤.

قرار (فعلان) للتقلب والاضطراب : [1]

يقاس المصدر على وزن (فعلان) للفعل اللازم مفتوح العين إذا دل على التقلب والأضطراب.

قرار (فعال) للمرض: [2]

يقاس من (فعل) اللازم المفتوح العين مصدر على وزن (فعال) للدلالة على المرض.

قرار (فعال وفعيل) للصوت: [3]

إذا لم يرد فى اللغة مصدر لفعل لازم مفتوح العين دال على صوت، فيجوز أن يصاغ له قياسا على وزن (فعال) أو (فعيل).

قرار المصدر الصناعى: [4]

إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزاد عليها ياء النسب والتاء.

قرار (فعال) للنسبة إلى الشيء: [5]

يصاغ (فعال) قياسا للدلالة على الاعتراف أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع شيء وملازمه، كانت صيغة (فعال) للصانع وكان النسب بالياء لغيره، فيقال (زجاج) لصانع الزجاج، و (زجاجى) لبائعه.

---

(١) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٢) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٣) نفس المصدر السابق ١/ ٣٥.

(٤) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٥) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

قرار اسم الآلة : [1]

يصاغ قياسا من الفعل الثلاثى على وزن (مفعل) و (مفعال) و (مفعلة) للدلالة على الآلة التى يعالج بها الشىء. [2]

قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان: [3]

والمجمع يجيز هذا الاشتقاق - للضرورة - فى لغة العلوم [4]

قرار مطاوع (فعل) الثلاثى: [5]

كل فعل ثلاثى متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسى (انفعل)، ما لم تكن فاء الفعل واوا، أو لاما، أو نونا، أو ميما، أو راء، ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيه (افتعل).

قرار مطاوع (فعل) بتشديد العين: [6]

قياس المطاوعة لصيغة (فعّل) مضعفة العين هى (تفعل)، والأغلب فيما ضعف للتعدية أن يكون مطاوعه ثلاثيا.

قرار مطاوع (فاعل): [7]

(فاعل) الذى أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل (باعدته) يكون قياس مطاوعه (تفاعل) كتباب عد.

---

(١) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٢) إن أحكام هذه القرارات كانت موضع خلاف منذ القديم بين من يقصرها على ما لم يسمع له صيغة مخصوصة. ومن يرى اطراد القياس فيها، إلى جانب ما سمع له صيغة أخرى. ولقد حسم المجمع الخلاف بميله إلى اطراد القواعد.

(٣) نفس المصدر السابق ١/ ٣٦.

(٤) انظر: احتجاجات السكندرى: ص ٢٣٦-٢٦٨، حيث ذكر كثيرا مما اشتق العرب من أسماء الأعيان.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/ ٣٥.

(٦) نفس المصدر السابق ١/ ٣٦.

(٧) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

إبراهيم أنيس:

- الأصوات اللغوية، القاهرة ١٩٥٠، ١٩٦١م.
- دلالة الألفاظ، القاهرة ١٩٥٨م.
- طرق تنمية الألفاظ فى اللغة، القاهرة، د.ت.
- اللغة بين القومية والعالمية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- اللهجات العربية، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٥٢م.
- مستقبل اللغة المشتركة، القاهرة، ١٩٦٠م.
- من أسرار اللغة، القاهرة، ١٩٥١، ١٩٦٦م.

إبراهيم بيومى مدكور:

- منطق أرسطو والنحو العربى، مقالة منشورة فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٣ عام ١٩٥٣م. ونشرها أيضا ضمن سلسلة (اقرأ) فى اللغة والأدب، العدد ٣٣٧، عام ١٩٧١م.
- المجمع فى ثلاثين عاماً ماضيه وحاضره، القاهرة ١٩٦٤م.

إبراهيم السامرائى:

- الأب أنستاس مارى الكرملى وآراؤه اللغوية، ١٩٦٢م.
- التطور اللغوى التاريخى، القاهرة، ١٩٦٦م.
- تنمية اللغة العربية فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٧٣م.
- التوزيع اللغوى الجغرافى فى العراق، القاهرة، د.ت.

- دراسات فى اللغة، بغداد، مطبعة العانى ١٩٦١م.

- رسائل فى اللغة، بغداد، ١٩٦٤م.

- مباحث لغوية، بغداد ١٩٧١م.

- النحو العربى نقد وبناء، بغداد، د.ت.

إبراهيم عبده:

- أعلام الصحافة العربية، القاهرة ١٩٤٨م.

- تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية.والاجتماعية، القاهرة ١٩٤٤.

إبراهيم اليازجى:

- لغة الجرائد، القاهرة (د.ت).

ابن الأثير:

- المثل السائر، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، القاهرة د.ت.

- النهاية فى غريب الحديث والأثر، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٥م.

ابن الأنبارى (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن):

- أسرار العربية، نشره زايبولد Seybold فى ليدن ١٨٨٦م، ثم طبع فى دمشق.

- الإغراب فى جدل الإعراب، نشره سعيد الأفغانى فى دمشق ١٩٥٧م. مطبعة الجامعة السورية.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، نشره فايل G. Weil فى ليدن ١٩١٣م مع مقسمة عن مدارس النحو العربى. وطبعه محمد محيى الدين عبد الحميد عدة مرات بعد ذلك بالقاهرة.

- البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة ١٩٧٠م.

- لمع الأدلة فى أصول النحو، نشره سعيد الأفغانى فى دمشق ١٩٥٧م، وعطية عامر فى أستوكهولم سنة ١٩٦٣م.
- الموجز فى علم القوافى، نشره عبد الهادى هاشم فى المجلد الحادى والثلاثين من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ١٩٥٦م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، نشر بالقاهرة ١٩٢٤، وبتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة ١٩٦٠م، وإبراهيم السامرائى فى بغداد ١٩٦٠م. وعطية عامر فى أستوكهولم ١٩٦٣م.

ابن الجزرى:

- غاية النهاية فى طبقات القراء، نشره برجشتراسر وبرتسل بالقاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥م.
- النشر فى القراءات العشر، حققه محمد الصباغ - القاهرة، د.ت.، دمشق ١٣٤٥هـ.

ابن جنى:

- التمام فى تفسير أشعار هذيل، القاهرة ١٩٦٢م.
- جمل أصول التصريف - مختصر التصريف الملوكى، القاهرة ١٩١٣م.
- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ - ١٩٥٧م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين (الجزء الأول فقط) القاهرة ١٩٥٤م.
- كتاب المقتضب فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين، طبع بالقاهرة ١٩٢٢م ضمن: ثلاث رسائل.
- المحتسب (حـ١، حـ٢) القاهرة ١٩٦٩م - ١٩٧١م.

- المنصف، شرح كتاب التصريف للمازنى، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين القاهرة ١٩٥٤م.

ابن سلام الجمحى: طبقات فحول الشعراء:

تحقيق محمود شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، سلسلة ذخائر العرب (٧) ١٩٥٢م. وكذلك طبع المدنى، القاهرة ١٣٩٤هـ.

ابن عصفور: المقرب:

تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد ١٣٩١هـ.

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، طبع بالقاهرة عدة مرات. ط. السادسة عشرة ١٣٩٤هـ.

ابن العماد: شذرات الذهب فى أخبار من ذهب: القدسى، القاهرة ١٣٥٠هـ.

ابن قتيبة الدينورى:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

- أدب الكاتب، نشره Grunert فى ليدن ١٩٠٠ - ١٩٠١م، ثم نشر بالقاهرة ١٣٥٥هـ، ١٣٨٢/١٩٦٣م، وهناك عدة طبعات مصرية أخرى.
- الأنواء فى مواسم العرب، حيدر أباد الدكن ١٩٥٦م،
- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صفر، القاهرة، ١٩٥٤م.
- تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد صفر، د.ت.
- الشعر والشعراء، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة ١٩٦٦م.
- عيون الأخبار، القاهرة ١٩٢٥ - ١٩٣٠م.

- المعانى الكبير، حيدر آباد بالهند ١٩٤٩م.

ابن كثير: البداية والنهاية:

ط. أولى ١٣٥١هـ، السعادة بمصر.

ابن مضاء القرطبى: الرد على النحاة:

حققه د. شوقى ضيف، القاهرة ١٩٤٧م.

ابن مالك:

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،

حققه محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨م.

- لامية الأفعال، نشرت فى هلسنكى ١٨٥٤م، بطرسبرج ١٨٦٤م، وليبزج ١٨٦٦م.

ابن منظور الأفريقى: لسان العرب:

بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧هـ. وكذلك دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ.

ابن النديم: الفهرست:

تحقيق Flugel، ليبزج ١٨٧١م، ثم نشر بالقاهرة ١٣٤٨هـ، ثم أعيد تصويره فى بيروت ١٩٦٥م، ونشر فى طهران ١٩٧٢م.

ابن هشام الأنصارى:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، نشره محيى الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٤٩م.

- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، وشرح شذور الذهب، القاهرة، عدة طبعات. السعادة بمصر، ط. السابعة ١٣٧٦هـ.

- قطر الندى وبل الصدى، القاهرة، عدة طبعات.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره محى الدين عبد الحميد بالقاهرة، ومازن المبارك دمشق ١٩٦٦م.

ابن يعيش: شرح مفصل الزمخشرى:

نشره G. Jahn فى مجلدين - ليبزج ١٨٨٢م - ١٨٨٦م، وطبع بالقاهرة بعد ذلك.

أبو حيان:

- البحر المحيط، السعادة بالقاهرة ١٣٢٨هـ.
- منهاج السالك، نشره سدنى جلازر Glasers فى New Havent ١٩٤٦م.

أبو الطيب اللغوى:

- الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخى، ط دمشق ١٩٦١م.
- الأضداد فى كلام العرب، تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٦٣م.
- شجر الدر فى تداخل الكلام بالمعانى المختلفة، القاهرة ١٩٥٧م.
- المتنبى، تحقيق عز الدين التنوخى، دمشق ١٩٦٠م.
- مراتب النحويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.

أحمد أمين: ضحى الإسلام:

الطبعة الخامسة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

أحمد رضوان:

تاريخ مطبعة بولاق. القاهرة ١٩٥٣م.

أحمد فارس الشدياق:

- الجاسوس على القاموس، ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م.
- كنز الرغائب فى منتخبات الجوانب - ٣ أجزاء، الأستانة ١٢٨٨هـ.

أمين المعلوف: المجامع:

مجلة دمشق ١/ ١٩٢١م.

بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربى:

ترجمة عبد الحميد النجار، القاهرة، ١٩٥٩ - ١٩٦٢م.

البغدادى (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب:

٤ مجلدات، بولاق ١٢٩٩هـ، القاهرة ١٩٣٠م، حققه عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٧م.

البغدادى (الخطيب): تاريخ بغداد أو مدينة السلام: ١٤ جزءا، القاهرة ١٣٩١هـ.

تاجر (جاك): حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٥م.

حامد عبد الحميد: القواعد النحوية: القاهرة ١٩٤٦.

خديجة عبد الرازق الحديثى: الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت (٣٧)، طباعة مطابع مقهوى - الكويت ١٩٧٤م.

الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسن):

- الأستدراك على سيبويه فى كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه، نشره جويدى، روما ١٨٩٠م.
- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٤م.
- لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٤م، ثم طبع بتحقيق: عبد العزيز مطر فى الكويت ١٩٦٨م بعنوان: لحن العامة.

زيدان (جورجى): تاريخ الآداب العربية:

٤ أجزاء، القاهرة ١٩٣٦م.

سعيد الأفغانى:

- حاضر اللغة العربية فى الشام، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٢م. بيروت ١٩٧١م بعنوان: من حاضر اللغة العربية.
- فى أصول النحو: المكتب الإسلامى بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- نظرات فى اللغة عند ابن حزم، بيروت ١٩٦٩ م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب:

نشره ديرنبور H.Derenboura بعنوان Le Livre de Sibawaihi فى باريس ١٨٨١ - ١٨٨٩م، وترجمه يان Jahn إلى الألمانية بعنوان: Sibawaihi's Buch Uber die Grammatik.

ويضم عمل يان المذكور نشر مقتبسات من شرح السيرافى على سيبويه إلى جانب ترجمة متن الكتاب إلى الألمانية. وطبع ببولاق ١٣١٦ - ١٣١٧هـ فى مجلدين، وعليه شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمرى، وتقريرات من شرح السيرافى. وصور منه بتحقيق: عبد السلام هارون بالقاهرة الأجزاء ١، ٢، ٣.

السيرافى (أبو سعيد): أخبار النحويين البصريين: نشره كرنكو فى الجزائر وباريس ١٩٣٥م، ونشره بالقاهرة محمد عبد المنعم خفاجى ١٩٥٥م.

السيوطى (جلال الدين):

- الإتقان فى علوم القرآن، القاهرة ١٣١٨هـ ثم حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.
- الأشباه والنظائر، ٤ أجزاء، حيدر آباد ١٣١٦ - ١٣١٧، ١٣٩٥هـ.

- الاقتراح فى أصول النحو، دلهى ١٣١٢هـ، وحيدر آباد ١٣٥٩هـ.

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥م.

- سبب وضع علم العربية، القسطنطينية ١٣٠١هـ ضمن التحفة البهية.

- شرح شواهد المغنى، طبع بتصحيح الشنقيطى، القاهرة ١٣٢٢هـ.

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة ١٩٥٨م.

- همع الهوامع، القاهرة ١٣٢٧هـ.

الشنقيطى: الدرر اللوامع على همع الهوامع: القاهرة ١٣٢٧هـ.

د. شوقى ضيف: المدارس النحوية:

دار المعارف، القاهرة، ط السابعة ١٩٩٢م.

الشيال (جمال الدين) تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، القاهرة ١٩٥١م.

عبده الراجحى:

- دروس فى المذاهب النحوية، القاهرة، د.ت.

- فقه اللغة فى الكتب العربية، بيروت ١٩٧٢م.

- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية، القاهرة ١٩٦٨م.

- منهج ابن جنى فى كتابه المحتسب - رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية ١٩٦٣م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

عبد الرحمن الرافعى:

- تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ٤ أجزاء، القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٣٠.

- عصر إسماعيل، جزءان، القاهرة ١٩٤٨م.

عبد الفتاح عبادة: المجمع اللغوى والمجمع العلمى، الهلال، ١٩٢٨م.

عبد الفتاح إسماعيل شلبى:

- أبو على الفارسى، القاهرة د.ت.

- الإمالة فى القراءات واللهجات العربية، القاهرة ١٩٥٧م.

عبد القادر المغربى:

- بين النحو واللغة، مجلة مجمع، اللغة العربية بالقاهرة (٧) ١٩٥٣م.

- شواهد على توهم زياد الحرف، مجلة مجمع اللغة العربية (٧) ١٩٥٣م.

- مجامعنا، مجلة مجمع دمشق ٢٣ (١٩٤٨م)، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧) ١٩٥٣م.

عبد الله النديم: سلافة النديم:

فى منتخبات عبد الله النديم - جزءان، القاهرة ١٩٠١، ١٩١٤م.

عباس حسن:

- بعض الشوائب فى النحو، بحث منشور فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٨/١٩٦٩م، الدورة الخامسة والثلاثون.

- رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية، مطبعة العالم العربى بالقاهرة ١٩٥١م.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة د.ت.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

- النحو الوافى، القاهرة د.ت.

على عبد الواحد وافى: علم اللغة:

القاهرة ١٩٤١، ١٩٤٤، ١٩٥٠، ١٩٥٧م.

على أبو المكارم: أصول التفكير النحوى:

دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣م

العينى:

- شرح الشواهد على هامش خزانة الأدب للبغدادى، ط بيروت د.ت.
- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية، طبع فى بولاق على هامش خزانة الأدب، بولاق ١٢٩٩هـ.

فؤاد حنا ترزى: فى أصول اللغة والنحو:

مطبعة دار الكتب بيروت ١٩٦٩م.

فتحى زغلول: محمد كرد على:

مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢م).

فاضل صالح السامرائى: ابن جنى النحوى:

رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٦٤م.

فندريس: اللغة:

ترجمة محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلى، القاهرة ١٩٥٠م.

الفيروزابادى: القاموس المحيط:

٤ أجزاء، القاهرة ١٩٥٤م ثم طبع عدة مرات.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المبرد:

- الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمنى، القاهرة ١٩٥٦م.
- كتاب الكامل، نشره wright فى ليبزج ١٨٦٤ - ١٨٩٢م. ونشره زكى مبارك ثم محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، القاهرة ١٩٥٦م.
- المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادى، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م.
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م، ١٩٦٨م.

محمد أحمد خلف الله:

- أحمد فارس الشدياق، القاهرة ١٩٥٠م.
- معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها، القاهرة ١٩٦١م.

محمد الخضر حسين:

- الاستشهاد بالحديث فى اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢).
- اسم المصدر فى المعاجم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٨).
- تكملة مادة لغوية ورد ذكرها فى المعجمات ولم ترد بقيتها، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢).
- دراسات فى العربية وتاريخها، دمشق ١٩٦٠م.
- الغرض من قرارات المجمع، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١).
- القياس فى اللغة العربية، القاهرة د.ت.
- من وثق من علماء اللغة ومن طعن فيه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٢).

محمد خير الحلوانى:

- الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف د.ت.

- المفصل فى تاريخ النحو العربى قبل سيبويه، د.ت.

محمد رشاد الحمزاوى:

- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيما ومصطلحا ومعجما، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٨٦م.

- الحدث الصحفى وأثره الاجتماعى واللغوى فى المجتمع العربى، شئون عربية ١٩٨٢م ١٤٠٣هـ (حـ٢١).

- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، بيروت ١٩٨٦م.

- مجمع اللغة العربية بدمشق وشكل ترقية اللغة العربية، تونس ١٩٨٨م.

- من قضايا المعجم العربى قديما وحديثا، بيروت ١٩٨٦م.

- المنهجية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، بيروت ١٩٨٦م.

محمد عيد: أصول النحو العربى، ط ثانية، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٨م.

محمد الفاضل عاشور: تحرير أفعل التفضيل من ريقة قياس نحوى فاسد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثلاثون ١٩٦٣م.

محمد كرد على:

- أفعال للاستعمال، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣).

- تطور الألفاظ والتراكيب والمعانى، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧).

- عالمان عربى وغربى، مجلة مجمع دمشق (٢٧).

د. محمود فهمى حجازى:

- الأسس اللغـوية لعلم المصطلح، دار غريب للطـباعة والنـشر والتوزيع، الـقاهرة د. ت.
- البحث اللغوى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣م.
- علم اللغة العربية، مدخل تاريخى مقـارن فى ضوء التراث واللغات السامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١م.

مصطفى الشهابى: المجامع، المقتطف ٨٣ (١٩٣٣). والمجامع، مجلة دمشق ٢٧ (١٩٥٢م).

منصور فهمى: تاريخ المجامع، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١).

مهدى المخزومى:

- الخليل بن أحمد الفراهيدى، بغداد ١٩٦٠م.
- فى النحو العربى نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٤م.
- مدرسة الكوفة، القاهرة د. ت.

ياقوت الحموى:

- معـجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معـرفة الأديب، تحقـيق أحمد فـريد رفاعى، القاهرة ١٩٣٦م.
- معجم البلدان، تحقيق فستنلد - ليبزج ١٨٦٦ - ١٨٧٠م.

يوسف أسعد داغر: مصادر الدراسة الأدبية، جزءان، بيروت ١٩٥٦م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ثانيا: اللغات الأوربية:

- Ch. Ferguson, Diglossia

ونشر عدة مرات منها:

P.P. Giglioli, Language and Social Context (Penguin Books 1972) .

- F. de Seussure, Courso de Linguistigue generale.

- Gibb (H.A.R.): Studies in Contemporary arabic Literature, B.S.O.S.4 (1926-1928).

- Haywood (John A): Arabic Lexicography- Leiden 1960.

- Jespersen: Language. Its nature. Ect.

- Jovelet (Louis): L' evolution sociale et politique des pays arabes, R.E.I. (1930-1933).

- Lane: An arabic- English lexieon. 4 vol Londres 1863-1893.

- Littmann (Enno): Lsha at arabia Sa maliya gabla-L- Islam, Rac3.

- Martinet (André: Eléments de Linguistique générale- Paris 1960.

- R. Blachere: Moments tournants dans la littérature Arabe studia Islamica, extrait Fasicule XIV.